الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم اقتصادية

رقم:.....

ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

فرع: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد التأمينات

عنـــــــوان الموضـــــوع:

مدى تأثير العطل المرضية على الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي .

دراسة حالة لصندوق الضمان الاجتماعي وكالة المسيلة (2016-2020)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية

من إعداد الطلبة:

- بن عيسى أسامة خير الدين
- بن اعمارة نور السلام

تحت الإشراف الأستاذ:

- د/لقليطي الاخضر

أعضاء لجنة المناقشة:

اللقب والاسم	الجامعة	الصفة
لقليطي لخضر	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2020 / 2021

شكر و عرفان

نحمد الله و نشكره و نثني عليه كما ينبغي لجلال وجهه و لعظيم سلطانه على إعانتنا و توفيقنا لإنجاز هذا البحث المتواضع و بعد حمد لله وشكره و الصلاة و السلام على نبيه -صلى الله عليه و سلم - وعملا بقول الرسول { من لا يشكر الله الناس لا يشكر الله } .

يسرنا أن نتقدم بخالص الشكر و التقدير و العرفان إلى أستاذي الفاضل لقليطي لخضر على تفضله بالإشراف على هذه المذكرة و اهتمامه بهذا الموضوع الذي لم يبخل علينا فيه بالنصائح و التوجيهات و على الثقة التي منحنا إياها و التي كانت المحفز القوي طوال البحث ، كما نتقدم بجزيل الشكر لمن أمد لنا يد العون و المساعدة لإتمام هذا البحث كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى جميع أعضاء لجنة المناقشة ، و نتقدم أيضا بعظيم الشكر إلى عمال و إطارات شركات التأمين CNAS على التسهيلات والمساعدات التي قدموها لنا أثناء التربص . كما نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في هذا العمل المتواضع

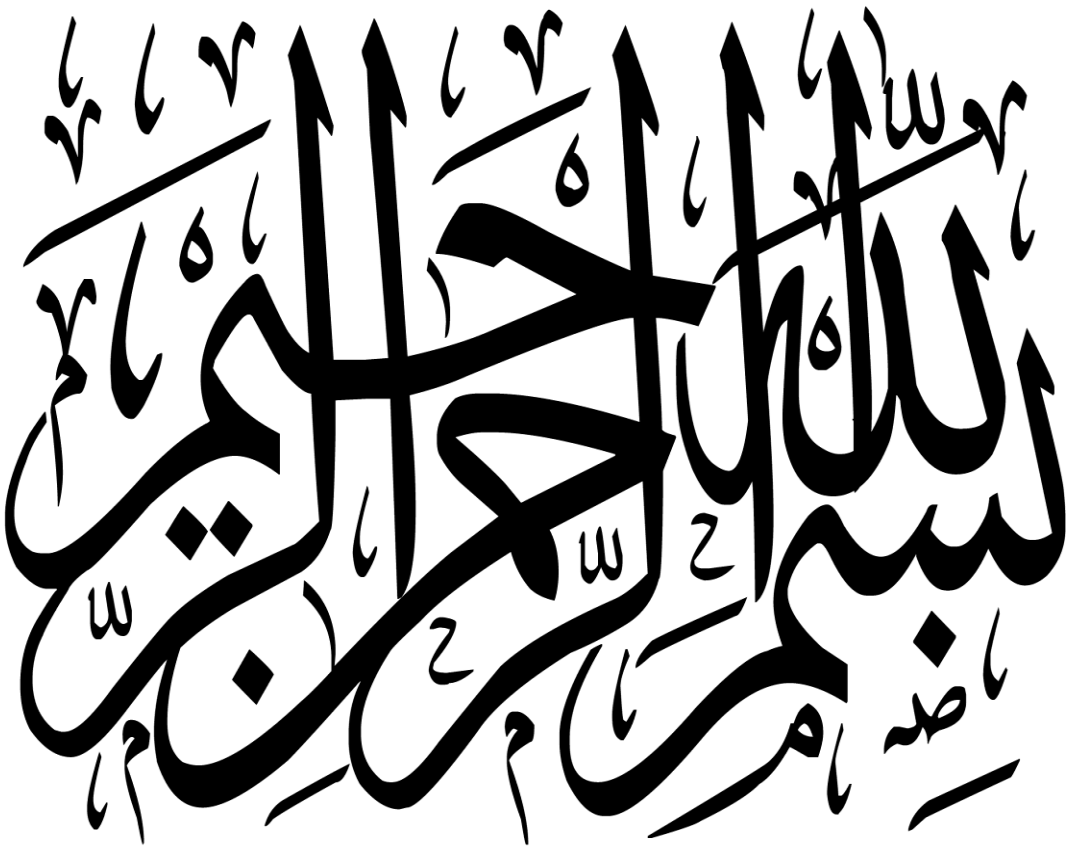
بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص :

نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على موضوع الضمان الاجتماعي في الجزائر والعطل المرضية ، محاولين من خلال ذلك توضيح مدى تأثير هذه الأخيرة على الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي ، وكذا الإجراءات المتخذة من قبل الصندوق للحد من العطل المرضية الغير قانونية .

وقد استنتجنا أن للعطل المرضية تأثير كبير على الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية : الضمان الاجتماعي ، الإيرادات، النفقات، العطل المرضية.

Résume :

Dans cette étude nous essayons de faire la lumière sue la question de la sécurité sociale en Algérie et des congés de maladie, en essayant par la de clarifier l'impact de ces derniers sur la situation financière de la caisse de sécurité sociale, ainsi quelles mesures prises par celle ci afin d'éliminer ou limiter le phénomène de congés de maladie illégaux.

Enfin nous avons conclu que, les congés de maladie ont un impact important sur la situation financière de la caisse de sécurité sociale.

Les mots clés : Sécurité sociale, revenus, dépenses, les congés de maladie.

الفهرس

فهـــرس المحتويـــات

العنوان **الرقم**

الإهداء

الشكر

الملخص

الفهرس

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

المقدمة 01-05

الفصل الأول: عموميات حول التأمين

تمهيد.....06

المبحث الأول:عموميات حول التأمين..... 06

المطلب الأول : نبذة تاريخية حول التأمين..... 06

المطلب الثاني: التأمين أنواعه مبادئه و أهميته.....07

1- مفهوم التأمين.....07

2- أنواع التأمين.....08

3- أهمية التأمين.....10

4- مبادئ التأمين.....12

المبحث الثاني: الإطار النظري للضمان الاجتماعي و العطل المرضية.....13

تمهيد.....13

المطلب الأول: نشأة وتعريف الضمان الاجتماعي.....13

1- نشأة الضمان الاجتماعي.....13

2- تعريف الضمان الاجتماعي.....15

المطلب الثاني: ماهية العطل المرضية و آلية التعويض عليها.....16

1- تعريف العطلة المرضية.....16

2- أنواع العطلة المرضية 16

3- أوجه الاختلاف بين عطلة المرض المهني و العطلة المرضية 17

4- آلية التعويض على العطل المرضي.....18

المطلب الثالث: علاقة العطل المرضية بالوضع المالي لصندوق الضمان الاجتماعي.....21

خلاصة الفصل الأول 23

الفصل الثاني: دراسة حالة لواقع خدمات التأمين الصحي في المسيلة

المبحث الأول: التعريف بمؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمسيلة 26

المطلب الأول: عرض بمؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة.....26

المطلب الثاني: تعريف صندوق الضمان الاجتماعي ومهامه.....26

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لصندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.....27

المبحث الثاني: تحليل تطور خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمسيلة.....30

المطلب الأول: دراسة حالة عدد إلممشتركين في صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.....30

المطلب الثاني: تطور الإيرادات و النفقات في صندوق الضمان الاجتماعي لولاية المسيلة.....32

المطلب الثالث: المؤمنين من الأمراض والتعويضات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة.....38

المطلب الرابع: آفاق وتطلعات لتحسين خدمات قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر.....45

الخاتمة.....49

المراجع 50

قائمة الجداول

و الأشكال

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	تطور عدد المشتركين ف صندوق الوطني للعمال الاجراء المسيلة	30
2	مجموع نسب الاشتراكات المدفوعة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة	32
3	تطور ايرادات صندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة	34
4	تطور نفقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة	35
5	الفرق بين الايرادات و النفقات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة	37
6	عدد المؤمنين ذوي الامراض ذات التعويض 100 في صندوق الضمان الاجتماعي بمسيلة	39
7	عدد المؤمنين ذوي الامراض ذات التعويض 80 في صندوق الضمان الاجتماعي بمسيلة	40
8	عدد الملفات المتعلقة بعطل الامومة علً مستوي الصندوق الوطنً للعمال الاجراء	42
9	عدد الملفات المتعلقة بالتعويضات حوادث العمل	43

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1	الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	29
2	تطور عدد المشتركين ف صندوق الوطني للعمال الاجراء المسيلة	31
3	تطور ايرادات صندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة	34
4	تطور نفقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة	36
5	تطور ارباح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة	37
6	عدد المؤمنين ذوي الامراض ذات التعويض 100 في صندوق الضمان الاجتماعي بمسيلة	39
7	عدد المؤمنين ذوي الامراض ذات التعويض 80 في صندوق الضمان الاجتماعي بمسيلة	41
8	عدد الملفات المتعلقة بعطل الامومة علً مستوي الصندوق الوطنً للعمال الاجراء	42
9	عدد الملفات المتعلقة بالتعويضات حوادث العمل	44

مقدمة

منذ أن وجد الإنسان على سطح الأرض وهو يسعى إلى تأمين نفسه ، وذلك من خلال العمل الذي بدوره يتطلب منه بذل جهد سواء مادي أو ذهني ، وهذا الجهد معرض إلى التناقص أو الزوال في أي فترة من حياته، وذلك لمرض أو عجز وهذا يعتبر من المخاطر الاجتماعية التي تعترض الإنسان والتي يمكن أن تجبره على التوقف على ممارسة عمله بصفة مؤقتة أو نهائية .

ولهذا كان لزاما على الدولة أن تتدخل في إيجاد نظام قانوني يعمل على الموازنة بين تلك الأخطار وأعبائها وحماية دخل العامل، وهو ما تجسد في نظام الضمان الاجتماعي بوجه عام، وقد قامت مختلف دول العالم بتبني هذا النظام وساهمت في إثرائه.

وقد كرس الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أهمية بالغة لحماية العمال وعائلاتهم نظرا لانعكاساته الايجابية على توزيع الدخل القومي ،حيث يحصل الأفراد على منافع وخدمات تقديرا لمساهمتهم من خلال الاشتراكات ، وبالنظر إلى أهم المخاطر التي قد يتعرض لها العامل سواء أثناء أو خارج محيط عمله لإصابة أو مرض يؤدي به إلى ترك وعجزه عن أداء واجباته الوظيفية، ومن أجل هذا يلجأ العامل لأخذ عطلة مرضية والتي تعد مكسبا هاما للعامل، وحق يتمتع به لحماية راتبه والاستفادة من التعويضات .

وتقوم هيئات الضمان الاجتماعي بتسيير المخاطر الاجتماعية تحت مظلة التأمينات الاجتماعية ،وذلك عن طريق تجميع الاشتراكات والاقتطاعات الإلزامية من المنتسبين لدى صناديق الضمان الاجتماعي، وتوجيهها لتغطية المخاطر التي يتعرضون لها، حيث تعتبر الاشتراكات والاقتطاعات أهم مورد مالي لتمويل نفقات صناديق الضمان الاجتماعي، ومع تزايد النفقات نتيجة زيادة التعويضات تؤدي إلى تزايد إختلالات التوازنات المالية لهذه الصناديق الناجمة خصوصا عن تعويضات حوادث العمل والأمراض المهنية وتعويضات الأدوية، وخاصة العطل المرضية بصفة عامة والوهمية بصفة خاصة، مما يكلف صناديق الضمان الاجتماعي مبالغ ضخمة وغالبا ماتتدخل وتساهم الحكومة بنسبة معتبرة في تمويل هذه الصناديق نظرا لمحدودية الاشتراكات مقارنة بالتعويضات ذات المبالغ الضخمة.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

"**كيف تؤثر تعويضات العطل المرضية على الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء ؟**

ومنه يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- فيما تتمثل أهمية الضمان الاجتماعي ؟
- ما هي أهم الخدمات التي يقدمها صندوق الضمان الاجتماعي؟
- هل يمكن أن يكون تأثير العطل المرضية على الوضعية المالية لصناديق الضمان الاجتماعي لدرجة العجز؟

-هل يكون تأثير العطل المرضية سلبي على جانب الإيرادات أم جانب النفقات أكبر؟

فرضيات البحث:

لمعالجة إشكالية البحث تم الاعتماد على الفرضيات التالية :

- للضمان الاجتماعي أهمية كبيرة تتمثل في ضمان والحفاظ على دخل الفرد .

- من أهم الخدمات التي يقدمها الضمان الاجتماعي هو التأمين على حوادث العمل وعطلة الأمومة والمرض الشيخوخة والتقاعد.

-إن للعطل المرضية تأثير كبير على الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي ويصل لدرجة العجز الكلي .

-يكون تأثير العطل المرضية أكبر على نفقات صندوق الضمان الاجتماعي أما الإيرادات فيكون التأثير عليها بنسبة قليلة.

مبررات اختيار الموضوع :

إن اختيارنا هذا الموضوع يعود لأسباب موضوعية وأسباب ذاتية:

1-الأسباب الموضوعية :

- معرفة الواقع التأمين ومعرفة ما يخص العطل المرضية .

- معرفة آلية التعويض على العطل المرضية .

-تسليط الضوء على مثل هذه المواضيع .

- معرفة إذا كان هناك تأثير للتعويضات الخاصة بالعطل المرضية على إيرادات صندوق الضمان الاجتماعي.

2-أسباب ذاتية:

-اهتمامنا بمجال الضمان الاجتماعي وعلاقتنا المهنية به .

-الرغبة في توسيع معارفنا فيما يخص هذا الموضوع.

أهداف الدراسة وأهميتها :

1-الأهداف:

تهدف هذه الدراسة إلى بلوغ مجموعة من الأهداف من أهمها :

- إبراز قيمة التأمين الاجتماعي في المجتمع الجزائري وبالتالي إبراز قيمة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي

- التعرف على أنواع العطل المرضية وآلية التعويض عليها.

- معرفة أثر العطل المرضية على الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي.

أهمية الدراسة :

– إبراز ضرورة صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء.
– تسليط الضوء على العطل المرضية وتأثيرها المباشر على الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء.
– معرفة مقدار تأثير العطل المرضية على نفقات صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء.

حدود الدراسة :

تتمثل حدود الدراسة في الإطار المكاني والزماني حيث يتمثل الإطار المكاني في الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة المسيلة والذي قمنا فيها بإجراء التربص ،أما الحدود الزمانية فتتمثل في المعلومات والإحصائيات المتحصل عليها (عدد العطل المرضية وقيمة التعويض عليها ...)، المقدمة من قبل الصندوق للفترة الممتدة من2013 إلى 2020.

منهج الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المذكورة والوصول إلى الأهداف المرجوة، استعملنا المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال سرد الحقائق والمفاهيم المتعلقة بالموضوع و الدراسة الميدانية بصندوق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة المسيلة من خلال جمع إحصائيات وتحليلها وتفسيرها.

هيكل الدراسة :

من أجل الإلمام بإشكالية الموضوع تم تقسيم البحث إلى فصلين إلى جانب المقدمة والخاتمة.

حيث تناولت في الفصل الأول الإطار النظري والمفاهيمي للموضوع محل الدراسة، والذي قسم بدوره إلى مبحثين الأول خصص لمفاهيم عامة حول نشأة التأمين ، مبادئه ، أنواعه و أهميته ، والمبحث الثاني يتمثل في تسليط الضوء على الضمان الاجتماعي والعطل المرضية ، في الفصل الثاني قمنا بدراسة ميدانية بصندوق الضمان التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة المسيلة للفترة 2016 إلى 2020، من أجل تبسيط الموضوع من الناحية الميدانية ، وقسم هذا الفصل بدوره إلى مبحثين الأول خصص للتعريف بصندوق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بصفة عامة ووكالة المسيلة بصفة خاصة ، والمبحث الثاني تطرقنا من خلاله لدراسة تطور عدد المنتسبين للصندوق وحجم إيراداته ونفقاته وعدد العطل المرضية وتكاليف التعويض عليها .

❖ **الدراسات السابقة حول موضوع الضمان الاجتماعي**

تماشيا مع دراستنا ارتأينا تقديم بعض الدراسات السابقة التي تم التطرق من خلالها إلى موضوع الضمان الاجتماعي وأداءاته، وسنحاول عرض أهم ما تم تسليط الضوء عليه ومحاولة توضيح أوجه التشابه والاختلاف بينهم وبين ما قدمناه ،وتوضيح القيمة المضافة لبحثنا.

1–دراسة بلهيوفي سميرة وبوسعيدن نعيمة ،من الجزائر ، تتحدث عن مصادر تمويل نظام الضمان الاجتماعي في الجزائر ودوره في التنمية ، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية بجامعة جيلالي بونعامة بخميس مليانة سنة 2017/2016.

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى معرفة مصادر تمويل صندوق الضمان الاجتماعي أهم إيرادات الصندوق وتحديد دور الصندوق في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

أهمية الدراسة : تكمن أهمية الدراسة في التعرف على المصادر التمويلية التي تعد محدودة ، والتي يعتمد عليها الضمان الاجتماعي من أجل ضمان الوفاء بكافة التزاماته نحو المؤمنين وبالأخص الفئة العامة ، التي تشهد تطور كبير في الآونة الأخيرة نتيجة تطور القطاعات الاقتصادية.

نتائج الدراسة :

– تقوم هيئات الضمان الاجتماعي بتسيير المخاطر الاجتماعية حيث تهدف إلى تحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي للمنطوين تحت وظلة التأمينات الاجتماعية وذلك عن طريق تجميع الاشتراكات من المكلفين لدفعها وتوجيهها لتغطية المخاطر.

–المساهمة في توفير الموارد المالية لتمويل النفقات الباهظة التكاليف وبالتالي تخفيف أعباء عن الميزانيات العامة للحكومة والمؤسسات.

2–دراسة بن دهمة الهوارية، من الجزائر،تتحدث عن الحماية الاجتماعية في الجزائر ، مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية التسيير والتجارة تخصص تسيير ومالية عامة، جامعة تلمسان سنة 2016/2015.

أهمية الدراسة : البحث عن المنافذ التمويلية التي تعد قليلة جدا وهذا ما يؤدي إلى تفاقم مشاكل تمويل قطاع الضمان الاجتماعي وهو ما يهدد السلامة المالية للقطاع.

أهداف الدراسة :تهدف الدراسة لتسليط الضوء على المشاكل التي يعاني منها قطاع الضمان الاجتماعي ، ومحاولة إيجاد الحلول الضرورية للنهوض بهذا القطاع الاستراتيجي الحساس.

نتائج الدراسة :معاناة نظام الضمان الاجتماعي من العديد من المشاكل المالية والتنظيمية مما يستدعي منه ترشيد النفقات من أجل الحفاظ على التوازن المالي.

3– دراسة صاحبي أسماء ،من الجزائر ، تتحدث على التأمين على المرض ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص تأمينات ،جامعة أم البواقي ، الجزائر سنة 2013/2012.

أهداف الدراسة :

–الكشف عن الواقع التأميني للمرض داخل الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

–التعرف على كيفية حساب مختلف التعويضات على المرض.

4–دراسة هتهات النذير، من الجزائر، تتحدث على أثر عدد الأمراض المزمنة على نفقات صندوق الضمان الاجتماعي للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء ، مذكرة ماستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد قياسي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،سنة 2017/2016.

أهداف الدراسة : تهدف هذه الدراسة إلى:

– إبراز قيمة التأمين الاجتماعي في المجتمع الجزائري وبالتالي إبراز قيمة صندوق الضمان الاجتماعي .

– محاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم النفقات المالية لصندوق الضمان الاجتماعي .

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الموضوع من خلال دور التأمين والأثر الايجابي لدور صندوق الضمان الاجتماعي في مساعدة المنخرطين وذوو حقوقهم المصابون بالأمراض المزمنة من خلال التكفل التام بمصاريف العلاج والأدوية .

نتائج الدراسة : توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وهي :

–من أبرز محددات النفقات هو التزام المنخرطين بأداء التزاماتهم المالية .

–الاتصال وشرح القوانين له أثر مهم في نفقات الصندوق.

– المحافظة على التوازن المالي للصندوق له أثر إيجابي في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

–تتمتع الجزائر بموارد طبيعية وإمكانيات هائلة تزيد من القدرة الاقتصادية لتمويل التنمية إذا ما أحسنت استغلالها.

الفصل الأول :

الإطار النظري للضمان الاجتماعي و العطل المرضية

الفصل الأول : عموميات حول التأمين

يعتبر التأمين أحد فروع الاقتصاد التطبيقي حيث انه يقوم على مبدأ تعظيم المنافع للفرد والمجتمع ويقوم على مبدأ الأعداد الكبيرة أي وجود عدد كبير من المؤمنين يمسهم نفس الخطر وهذا مبني على وجود علاقة قانونية بين المؤمن والمؤمن له التي تكمن في عقد التأمين كما يعتبر التأمين في مفهومه البسيط إعطاء الأمان من أجل مواجهة الخطر المحتمل وقوعه في المستقبل و ذلك حتى يعطي الثقة اللازمة للمستثمر من أجل اختراق عالمه المجهول وهي بيئة الاستثمار.

يعد التأمين احد فروع الاقتصاد التطبيقي حيث انه يقوم على مبدأ الأعداد الكبيرة أي وجود عدد كبير من المؤمنين يمسهم نفس الخطر وهذا مبني على وجود علاقة قانونية بين المؤمن و المؤمن له التي تكمن في عقد التأمين .

المبحث الأول : عموميات حول التأمين

– المطلب الأول : نبذة تاريخية حول التأمين [1]

النشأة التاريخية لفكرة التأمين :

لقد واجه الإنسان في حياته منذ ظهوره على وجه الأرض عدة أخطار التي قد تصيبه في عرضه أو ماله أو شخصه وهذا ما دفع به إلى البحث عن الأمان والحماية من هذه الأخطار وذلك من خلال ابتكار عدة أساليب لمواجهتها من بينها التأمين، حيث عرف الرمان نوعا ابتدائيا من التأمين ما يسمى بالقرض البحري ويتلخص مفهومه "في كون شخص ميسور يقدم لمالك السفينة أو التاجر ما يحتاجه من مال شرط استرداده و حصوله على فائدة مرتفعة عند وصول السفينة وما تحمله سالمة إلى أماكنها".

وفي بداية القرن السادس عشر صدرت مجموعة من القوانين المتعلقة بالتأمين من طرف المشرع الفرنسي في كتاب يتضمن قواعد القانون البحري وتبعت فرنسا بعض الدول الأوروبية كايطاليا ، هولندا ، اسبانيا وانجلترا إلى أن حققت تطورا ملحوظا في القرن السابع عشر.

واستمر عقد القرض البحري حتى العصور الوسطى وقد ساعد على ذلك ازدهار التجارة والتبادل الدولي وقد تطورت بعد ذلك الى صورة التي يوجد عليها التأمين البحري الآن وذلك بصدور القانون التأمين البحري في انجلترا سنة 1720 وبعدها انتشرت عدة شركات في البلدان الأوروبية الأخرى وظهر التأمين ضد الحريق الذي ظهر في انجلترا عام 1666 م بعد

[1] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، **التأمين و رياضياته** ، كلية التجارة ، الإسكندرية ، مصر ، 2002، ص11

حريق لندن الشهير الذي دمر 85 بالمائة من مباني المدينة أي حوالي 1300 منزل و150 كنيسة حيث أضيف التأمين على الحريق إلى التأمين العادي وفي نفس الوقت إنشاء عدة شركات تامين في فرنسا وبقية دول أوروبا وازدهر منذ أواخر القرن الثامن عشر إبان الثورة الصناعية وأدى ذلك إلى ظهور عدة أنواع للتامين منها تامين المسؤولية وتأمين على الحوادث العمل وتأمينات على الحياة التي انتشرت في منتصف القرن التاسع عشر ومع بداية القرن العشرون وتطور عصر التكنولوجيات الحديثة ظهرت أنواع أخرى منها التأمين ضد موت المواشي، ضد تلف المزروعات، ضد الطائرات، ومن مخاطر الطاقة الذرية والإشعاعات النووية والكربونية .. الخ.

المطلب الثاني : التأمين أنواعه وأهميته ومبادئه

التأمين هو عبارة عن الآلية التي يتم فيها نقل الخطر وذلك على عدة أنواع من التامين مثل التأمين التبادلي والتامين الذاتي والتأمين التجاري والتامين الحكومي .

1- معنى التأمين:

1- مفهوم التأمين وعناصره

لقد اختلفت التعاريف الخاصة بالتأمين وتعددت فهناك تعاريف قانونية وتعاريف اصطلاحية وأخرى فنية ومن هنا يمكننا التطرق إلى البعض منها فيما يلي :

لغتا : فهو من أمن أمنا و أمنة و أمانا ، ضد الخوف ، فهو يعني سكون القلب و اطمئنانه و ثقته ...، و أمنه على الشيء تأمينا جعله في ضمانه .[1]

أما اصطلاحا: وهو اتفاق تتحمل بموجبه شركة التأمين مسؤولية تغطية الأخطار المتفق عليها في العقد مقابل دفعات يسددها المتعاقدون مع هذه الشركات تتمثل في أقساط التأمين ، و التي تستثمرها شركات التأمين بأعمال تجارية لتنميتها من جهة و لإمكانية الوفاء بالالتزامات تجاه المؤمن له أو المتضررين من جهة ثانية .[2]

أما قانونيا: فعرفته المادة 619 من القانون المدني أنه عقد يلتزم المؤمن بمقتضاه أن يؤدي إلى المؤمن له او المستفيد الذي يشترطه التأمين لصالحه مبلغا من المال أو أي إيراد أو أي تعويض مادي آخر أو أي دفعة في حالة وقوع الحادث او تحقق الخطر المبين في العقد وذلك مقابل قسط أو أي دفعة مالية أخرى يؤديها المؤمن للمؤمن له. [3]

---

[1] بالي مصعب ، **التأمين كأداة لإدارة المخاطر** ، مذكرة نيل شهادة الماجستير تخصص مالية بنوك و تأمينات ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر، دفعة 2011-2012 ، ص 6 .

[2] زهوة عبد الرزاق و إيمان بودور ، **واقع فرع التأمين على الحياة في الجزائر** ، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد التأمينات ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، دفعة 2018 - 2019 ، ص 8 .

[3] راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة في ضوء التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992، ص9.

2- أنواع التأمين: يمكننا تقسيم أنواع التأمين بالاعتماد على الغرض منه وطريقة التعاقد بين الطرفين ونظرا لكثرة أنواعه سوف نتطرق إلى البعض منها فقط ونعرضها فيما يلي:

- التقسيم من الناحية النظرية: يهدف هذا التقسيم إلى الاعتماد على عدة معايير لإجراء التقسيم أهمها:
  - عنصر التعاقد.
  - الغرض من التأمين.
  - إمكانية تحديد الخسارة.
  - طريقة التعويض.
  - التعويض المناسب.

ومن هذه المعايير نتوصل إلى نوعين من التأمين الأول من الناحية القانونية والثاني من الناحية الفنية .

1. **التقسيم بالاعتماد على عنصر التعاقد:** يكون التأمين هنا إما اختياري أو إجباري.

1.1. التأمين الاختياري: ويشمل التأمينات التي يتعاقد عليها الفرد أو المؤسسة بمحض إرادتهم ولحاجتهم لهذه التغطية التأمينية مثل تامين الحوادث، تامين الحريق، تامين السيارات.. الخ.[1]

1.2. التأمين الإجباري: ويشمل كل أنواع التأمين التي تلتزم الدولة بتوفيرها للأفراد أو المؤسسات أن تلزمهم بالتعاقد عليها مثل تامين المسؤولية المدنية للسيارات و يكون عنصر الإجبار أساسيا في التعاقد .[2]

2. **التقسيم بالاعتماد على الغرض من التأمين** : وهذا على أساس الطرق المختلفة لإجراء عملية التأمين و يمكن تقسيم التأمين إلى ثلاثة أنواع رئيسية وهي :

2-1 التأمين الخاص: تعني إن الشخص يكون حرا في التأمين أو عدمه مثل التأمين على الحياة

2-2 التأمين التجاري: يهدف إلى تحقيق الربح حيث يتم حساب القسط التأميني الذي يغطي الخطر للمؤمن له و نسبة من المصروفات الإدارية .

2-3 التأمين التعاوني: والغرض هنا من التأمين هو التعاون من أجل تغطية الخسائر بأقل تكلفة ممكنة و حماية الطبقة الضعيفة وهذا النوع لا يهدف إلى تحقيق الأرباح و عادة ما يكون هذا التأمين إجباريا تقوم بتنفيذه هيأت حكومية .

---

[1] علي المشاقبة و محمد العدوان، ادارة الشحن و التأمين، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2003، ص73

[2] مداسي أمجاد و علواني فوزية، **مساهمة شركات التأمين الخاصة في قطاع التّأمين بالجزائر**، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد التأمينات ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، دفعة 2018-2019 ، ص 14 .

3. بالاعتماد على طريقة تحديد الخسارة و كيفية التعويض : يتم التقسيم هنا إلى تأمينات النقدية وتأمينات الخسائر [1]

3-1 تأمينات الخسائر: وتشمل كافة التأمينات التي يسهل فيها تحديد قيمة الخسارة الفعلية الناتجة على تحقق الخطر المؤمن ضده و تطبق على تأمينات الممتلكات بأنواعها أين يتناسب التعويض مع الخسارة الفعلية بحد أقصاه مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين .

3-2 التأمينات النقدية : وتشمل كافة التأمينات التي يصعب تحديد قيمة الخسارة فيها و ذلك لوجود عنصر معنوي فيها و لذلك يتفق مسبقا على مبلغ التعويض المستحق الدفع عند تحقق الخطر.

4 **بالاعتماد على موضوع التأمين** : وهنا يتخذ موضوع التأمين كأساس للتقسيم وتتحدد ثلاثة انقسام أساسية وهي تأمينات الأشخاص، تأمينات الممتلكات وتأمينات المسؤولية المدنية.

4-1 تأمينات الأشخاص: فيها يكون الشخص نفسه موضوع التأمين ومن أهمها تامين ضد المرض، تأمين ضد البطالة ، تأمين ضد الشيخوخة ، تأمين ضد الوفاة ، تأمين ضد الحوادث الشخصية .. الخ.

4-2 تأمينات الممتلكات: يتمثل موضوع تأمين الممتلكات في الممتلكات المادية للأفراد و الشركات ، و يتضمن فروع عديدة تتمثل في التأمين البحري ، التأمين ضد السرقة وكسر الزجاج ، التأمين على الماشية و المحاصيل الزراعية ضد تقلبات الطبيعة ، التأمين ضد الزلازل و البراكين، الكوارث الطبيعية و الحروب .[2]

4-3 تأمين المسؤولية المدنية: هي التي تخص الغير أي مسؤولية الشخص تجاه الغير مثل تامين أصحاب العمل لعمالهم والمهن الحرة ...الخ. [3]

- التقسيم من الناحية العلمية: يستعمل المشرع الجزائري كلمة تأمينات في صيغة الجمع بدلا من كلمة التأمين و المقصود بها التأمينات التجارية وهي مجالها القطاع الاقتصادي و تتولى ممارساتها شركات تجارية تتخذ شكل شركة ذات أسهم وشكل شركة ذات مساهمة أو شكل تعاضدي و تنقسم إلى تأمينات بحرية ، تأمينات جوية ، تأمينات برية و تنقسم هذه الأخيرة إلى قسمين :

1 - تأمينات الغير تعويضية (assurance de personne): التي لا تتعلق بمال المؤمن له بل بشخصه ، فيؤمن الشخص على نفسه من الأخطار التي تهدده في جسمه او في حياته او صحته ... الخ وهي التأمين على الحياة و يتفرع

---

[1] فايز أحمد عبد الرحمان، التأمين في الإسلام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص22

[2] مريش خالد ، **أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني**، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد التأمينات ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، دفعة 2018-2019 ، ص13 .

[3] فاطمة مروة يونس، **فنون التجارية**، دار النهضة العربية بيروت، الأردن، 1994، ص 65 .

إلى عدة فروع منها التأمين على المرض ،تامين على الإصابات ، فإذا تحقق الخطر المؤمن ضده تقوم شركة التأمين بدفع المبلغ المتفق عليه .

2- تأمينات الأضرار أو التأمينات التعويضية(assurance de dommage): التي تتعلق بمال المؤمن له فتضمن الشركة الأخطار التي تهدد المؤمن له في ماله فإذا تحققت دفع له تعويض عن الأضرار التي نتجت عن هذه الأخطار و تنقسم إلى تأمينات الأشياء و تأمينات المسؤولية .

أ. التأمين على الأشياء: يعمل على حماية المؤمن له من الأضرار المادية التي قد تصيبه في ماله أو عقاره بسبب تحقق مخاطر متعددة، و يندرج تحت هذا التأمين:

- التأمين ضد الحريق؛
- التأمين ضد السرقة؛
- التأمين ضد أضرار المياه
- التأمين ضد البرد بالنسبة للفلاحة.

ب. التأمين على المسؤولية: يهدف هذا النوع من التأمين إلى ضمان المؤمن ضد رجوع الغير عليه بسبب الأضرار التي قد تلحق بهذا الأخير من خطأ يرتكبه المؤمن له قبله و يسبب له ضرر يوجب مسؤوليته، فالتأمين يهدف في هذه الحالة إلى تعويض الضرر الذي قد يلحق بذمة المالية للمؤمن له بسبب انعقاد مسؤوليته اتجاه الغير، وعلى ذلك فإن الهدف من هذا التأمين ليس تعويض الضرر الذي يلحق بالغير و لكن جبر الضرر الذي يضيق بالمؤمن له نتيجة التزامه بدفع التعويض للمضرور. و من صور التأمين عن المسؤولية :

- التأمين من المسؤولية عن حوادث السيارات .
- التأمين من المسؤولية عن حوادث النقل .
- التأمين من المسؤولية عن الحريق .[1]

3- أهمية التأمين : إن الهدف الأساسي من التأمين هو توفير التغطية التأمينية للإفراد والمؤسسات من نتائج الأخطار المختلفة التي يواجهونها و بذلك فهو يساهم في توفير الاستقرار للمشاريع الاقتصادية مما يعود على المجتمع بفوائد اقتصادية و اجتماعية وبرغم من تنوع الوسائل التي تواجه الأخطار ألا أن التأمين يتميز عنها فيما يلي:

[1] عبد اللاوي إيمان ، **دور التأمين في عمليات التجارة الدولية** ، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص مالية و تجارة دولية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، دفعة 2019-2020 ، ص 11 .

الأهمية الاقتصادية للتأمين: يراعي التأمين إلى جانب المصلحة الفردية المصلحة العامة، فهو يقوي الاقتصاد الوطني و يصبح عامل إنتاج بالمحافظة على وسائل الإنتاج الأخرى، وبالتالي على المردودية الاقتصادية من خلال: [1]

- **تكوين رؤوس أموال وتمويل المشاريع:** يعمل التأمين على تجميع كتلة معتبرة من الأموال بواسطة الاحتياطات الفنية، لأن تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، ومنه شركات التأمين لا تكتنز هذه الموال بل توظفها في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات...)، و بالتالي المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الإقبال على إقامة مشاريع جديدة مما يترتب عن ذلك رفع مستوى معيشة الأفراد و بالتالي تحقيق الاستمرار الاجتماعي.
- **التأمين مصدر للعملة الصعبة:** تعتبر بعض البلدان التأمين مصدرا لاستقطاب العملة الصعبة، وذلك يخلق مجالا للمعاملات التجارية و المالية مع الخارج (دفع الأقساط، حركة رؤوس الموال، تعويض المتضررين...) وقد يكون رصيد العمليات موجبا أو سالبا حسب السنوات و حسب هيكل قطاع التأمين للبلد المعني، فإذا كان موجبا فهو يؤدي إلى جلب العملة الصعبة و العكس صحيح .
- **التأمين وسيلة ائتمان:** يسهل عملية اكتساب القرض بفضل الضمانات التي يمدها للموردين و بالتالي يساهم في تكوين الدخل الوطني بتوليد قيمة مضافة للاقتصاد بفضل تشجيع الاستثمار عن طريق الطمأنينة و الضمان الذي يمنحه
- تشجيع رجال الأعمال و أصحاب الشركات على الاستثمار بما يوفره من التغطية المختلفة للإخطار و يساهم في التوسع في مجالات الإنتاج .
- كما توفر التغطية التأمينية الحماية الاجتماعية والأمان مما يجعلهم يتمكنون من الاستمرار في العمل يعد التأمين بشقيه الاقتصادي و الاجتماعي من أهم وسائل الادخار والاستثمار وهذا لان شركات التأمين تدفع نسبة كبيرة من مدخراتها في عدة أوجه ادخارية كشراء أوراق مالية ، تقديم عدة قروض للأفراد ،شراء عقارات وتقديم ودائع للبنوك كما يلعب الوعاء الادخاري للتامين الاجتماعي أهمية كبيرة زيادة الثقة التجارية .
- المساهمة في اتساع نطاق التوظيف، فالتأمين بقطاعاته المختلفة يساهم في امتصاص اليد العاملة ما يساعد على التخفيف من حدة البطالة.

❖ **الأهمية الاجتماعية للتأمين:** تبرز الأهمية الاجتماعية للتامين من خلال الدور الذي يلعبه في محاربة الفقر الذي يترتب عن البطالة والعجز والمرض وبلوغ سن الشيخوخة و الوفاة و فقدان الممتلكات بسبب الحريق و التعرض للسرقة والغرق مما جعل بعض الدول تعمل على تنظيمه وتشجيعه بإعفاء أقساطه من الضرائب أو تخفيف معدلاتها[2]

[1] إبراهيم علي إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ص66- 67 .
[2] إبراهيم عبد ربه ، مرجع سبق ذكره ، ص 70 .

1. تقوم شركات التأمين بجمع الإحصاءات حول الأخطار والعوامل التي تؤدي إليها وتحليلها لتتمكن من التعرف على الأسباب الشائعة لوقوع هذه الأخطار و يعود ذلك بالفوائد الاقتصادية والاجتماعية على الفرد والمجتمع .
2. يلعب التأمين دورا هاما في التقليل من مخاوف الأعوان الاقتصادية .
3. يساهم التأمين من خلال جمع رؤوس الأموال الكبيرة في النمو الاقتصادي وتحسين المعيشة والأوضاع الاجتماعية.[1]

4- مبادئ التأمين:

يقوم عقد التأمين على مجموعة من المبادئ أهمها

- **مبدأ حسن النية:** يبنى عقد التأمين على مبدأ منتهى حسن النية أي أن تكون هناك درجة عالية من الأمانة مفروضة على طرفي عقد التأمين أكثر من كونها مفروضة على أطراف العقود الأخرى ، فعلى المؤمن له التصريح بكل ما لديه من معلومات و شروح و حقائق متعلقة بالخطر المؤمن منه ، أو متعلقة بموضوع التأمين ، أما المؤمن فيجب أن يبين بوضوح تام شروط العقد ، التغطيات و الاستثناءات .[2]

- **مبدأ المصلحة التأمينية:** يشترط في هذا المبدأ أن تقوم المصلحة التأمينية للمؤمن له ولمؤمن و ذلك باستبعاد عنصر المغامرة من عملية التأمين، فيكون العنصر المؤمن واضح قابل للتضرر، وهذا ما يعكس الحفاظ على المصلحة المتبادلة بين طرفي العقد. [3]

- **مبدأ التعويض:** يقوم هذا المبدأ على أساس أنه لا يجوز إطلاقا أن يزيد التعويض الذي يدفعه المؤمن للمؤمن له أو المستفيد عن قيمة الخسارة الفعلية، ولا يتعدى بأي حال من الأحوال حدود مبلغ التأمين أو قيمة الشيء موضوع التأمين . [4]

- **مبدأ المشاركة:** حسب هذا المبدأ يقوم المؤمن له بإبرام عقد التأمين أو عقود التأمين تخص موضوع تأمين واحد و لنفس الفترة لدى عدة شركات تأمين، بحيث تشترك هذه الأخيرة عند تحقق الخطر المؤمن ضده في دفع التعويض المستحق للمؤمن له وفقا لنسبة تأمينه أو بما يعادل القسط المحصل عليه.

---

[1] **F.Evald et J.Lorenzi, Encyclopédie de l'Assurance, ed Economic, Paris, 1998, p69**

[2] شريك صفاء و بن عيسى ياسين ، **دور قطاع التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني** ، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد التأمين ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، دفعة 2017-2018 ، ص 8 .

[3] زياد رمضان، مبادئ التأمين، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان، الأردن، 1998، ص 151 .

[4] حدباوي أسماء، **الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات و ضرورة تجاوز المعوقات** ، مذكرة نيل شهادة ماجستير تخصص مالية وبنوك و تأمينات ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، دفعة 2011-2012 ، ص 17 .

المبحث الثاني: الإطار النظري للضمان الاجتماعي والعطل المرضية

تمهيد:

يحتاج الإنسان نوع من الحماية الاجتماعية ،ويعتبر الضمان الاجتماعي أبرز صورها والذي نصت عليه أغلب تشريعات دول العالم ، وقد عرف تطورا عبر التاريخ، وهو موجه لذوي الدخل المحدود وتقوم الدولة بتنظيمه من خلال آليات وقوانين ، ويتم مقابل دفع اشتراكات واقتطاعات وفق قواعد مضبوطة ، وله عدة خدمات وأداءات والتي من بينها الأمراض المهنية وحوادث العمل،وكذا العطل المرضية.

ومن أجل الوصول والتعرف على مفهوم وتطورات الضمان الاجتماعي، سنتطرق في هذا المبحث إلى التعرف على مفاهيم عامة حول الضمان الاجتماعي، وكذا مفاهيم حول العطل المرضية.

المطلب الأول: نشأة و تعريف الضمان الاجتماعي

1: نبذة تاريخية حول التأمين الاجتماعي :

كما هو معلوم أن حياة الإنسان عرضة للعديد من المخاطر التي قد تصيبه في نفسه أو ماله أو ممتلكاته ، هذه المخاطر و غيرها كانت الدافع الأول لظهور فكرة التأمين بمفهومها البسيط من القدم عند البابليين و الفينيقيين و الرومان ومن ثم تناقلتها و تداولتها الشعوب و الحضارات حتى وصلت بمفهومها الحديث و المتطور في عصرنا الحالي الذي يواكب التطورات التي تشهدها الحياة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي [1].

1-1- التأمينات الاجتماعية: ظهر التأمين الاجتماعي بهدف حماية الطبقة العاملة من الأخطار التي إن حدثت لها يتسبب لها خسارة مالية خاصة انقطاع الأجر الذي يعتبر المصدر الرئيسي الذي يعتمد عليه العامل في تدبير معيشته اليومية كأخطار الشيخوخة و العجز والوفاة و المرض و إصابات العمل و التعطل . [2]

و كان لحكومة المستشار الألماني بسمارك فضل المبادرة بإنشاء أول نظام واسع للتأمين الاجتماعي بين عامي 1883 و1889، وتركزت جهود بسمارك على تحسين أوضاع الطبقة العاملة بمنحهم بعض المزايا الاجتماعية التي تساعد على

---

[1] محمد عقبي و نصر الدين صحراوي ، **واقع و أفاق تأمينات الأشخاص** ، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص إقتصاد التأمينات ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، دفعة 2018-2019 ، ص 8 .

[2] مباركي سامية ، **أثر نفقات التغطية الصحية لصندوق التأمينات الإجتماعية للعمال الأجراء CNAS على توازنه المالي** ، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص مالية و إدارة مخاطر ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2014-2015 ، ص 8 .

تخفيف من وطأة المخاطر الاجتماعية التي يتعرضون لها و بالتالي يمكن امتصاص غضب أفراد هذه الفئة وكانت هذه التأمينات تمول عن طريق الاشتراكات الإجبارية التي يدفعها العمال و أصحاب العمل .[1]

ففي عام 1891 ، أصدر بسمارك قوانين التأمين الاجتماعي من المرض على عمال المناجم و المصانع ، و في عام 1898 صدر القانون الخاص بالتأمينات الشيخوخة و العجز الدائم ، ثم توالى ظهور فروع التأمين الاجتماعي الأخرى بألمانيا ، ثم انتشرت في الدول الأوربية الأخرى والذي انتقل إلى باقي دول العالم[2] .

1-2 التعويض على حوادث العمل

تميز القرن التاسع عشر باتساع التقنية و تعدد الآلة مما أدى إلى اتساع مجال العمل اليومي مما يتسبب في حدوث حوادث عمل ، أين الجرحى و الموتى يعدون بالعشرات ومع ذلك فإن التشريع فيما يخص تعويض الضرر المادي المرتكز على مفهوم الخطأ ، يشترط على الضحية من أجل تعويضه إن ثبت أن المستخدم ارتكب خطأ أدى إلى الحادث وإذا لم يثبت فإنه يحرم من الحق في التعويض .

لذا وجب على المشروع إيجاد حل قانوني جديد لتعويض العمال ضحايا حوادث العمل فكان ظهور نظرية الخطر التي تعتبر أن الضرر المادي بسبب شيء مادي يقع على صاحب المنفعة ، وهي ترتكز على مفهوم الخطر وهي بالتحديد تنتشر في كل الدول الصناعية .

1-3 التقاعد

خلال الفترة قبل الصناعية كان التقاعد عمل فردي يضمن من طرف المؤسسة التي تمتاز بقلة الشرعية، لكن خلال الفترة الصناعية فإن الأجور المنخفضة وضعت حدا لكل تذبذب للادخار لدى العمال ، وكذلك ضعف التضامن القديم أدى إلى ظهور الشيخوخة كمشكل اجتماعي ، إذن هذا كذلك وتحت المطالبات النقابية تدخلت الدول لوضع حد لمآسي العمال المتقاعدين وذلك بإنشاء نظام ضمانات الشيخوخة الإلزامية و التي من أهم أسسها حتى يومنا هذا ، هو تنظيم المتقاعدين و المنح

1-4 المنح العائلية

تعتبر كأجر محول لصالح العمال المتكلفين بعائلاتهم و لكن في الواقع تهدف إلى تجنب الرفع العام في الأجور، وجعل القانون الأداءات العائلية إلزامية ذوي العائلات خلال السنوات 1930 في معظم الدول الصناعية [3] .

---

[1] الطيب سماتي، **الإطار القانوني للتأمينات الإجتماعية في الشريع الجزائري ومشاكله العملية** ، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي و التأمين التقليدي بين الأسس النظرية و التجربة التقليدية ، كلية العلوم الأقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، يوم 26/25 أفريل 2011، جامعة سطيف، ص 18 .

[2] إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه ، مرجع سبق ذكره، ص 52 .

[3] محمد سعداوي ، مرجع سبق ذكره ، ص 32 .

2: تعريف الضمان الاجتماعي

2-1 التعريف الاصطلاحي

عقد يلتزم به المؤمن أن يؤدي إلى المؤمن له أو إلى المستفيد مبلغا من المال وفق ترتيب معين في حالة وقوع الخطر المحدد في العقد ، وذلك مقابل أن يدفع المؤمن له للمؤمن مبلغا محددا أو أقساطا دورية.[1]

2-2 التعريف الواقعي

يعتبر الضمان الاجتماعي وسيلة من وسائل السياسة الاجتماعية ، وبالتالي السياسة الاقتصادية ولقد جاء تعريف الضمان الاجتماعي في المادتين 25 ، 26 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان : لكل شخص الحق في مستوى معيشي كاف لضمان صحته و رفاهيته وصحة و رفاهية أسرته فيما يخص الغذاء ، العلاج الطبي ، و الخدمات الاجتماعية اللازمة وله الحق في الضمان الاجتماعي في حالة البطالة ، العطل و الترمل و الشيخوخة ، أو في الحالات الأخرى عند فقدانه وسائل العيش إثر ظروف خارجة عن إرادته [2].

ولقد عرفه وليام بيفريدج عام 1942 للضمان الاجتماعي في بريطانيا بأنه: (تأمين الفرد ليحصل على دخل معين يحل محل الكسب عندما ينقطع كسبه بسبب البطالة أو المرض ... وعلى معاش تقاعد في حالة الشيخوخة ... وعلى إعانة في حالة وفاة العائل وسد النفقات الاستثنائية، كما في حالات الوضع و الوفاة و الزواج...)[3]

2-3 تعريف الضمان الاجتماعي في الإسلام

التعريف الذي قرر الإسلام مضمونه هو: (التعاون على البر و جبر مابين المشتركين في حالات العجز أو المرض أو فقدان لعضو أو الموت)، لقوله تعالى : (**وَتَعَاوَنُواْ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلاَ تَعَاوَنُواْ عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُواْ اللّهَ إِنَّ اللّهَ شَدِيدُ الْعِقَاب**) .[4]

و يعرف أيضا بأنه: (إلزام الدولة بإعالة أو سد عوز من لا يقوى على العمل، و من لم يعمل لعذر مشروع و ليس له معيل). [5]

---

[1] معروف صابرة ، **تطوير آليات تحصيل الإشتركات لتحقيق التوازن المالي لصندوق التأمينات الإجتماعية CNAS** ، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص مالية و إدارة المخاطر ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، دفعة 2014-2015 ، ص 8 .

[2] كريمة بن سعدة ، **تسيير صناديق الضمان الإجتماعي في الجزائر**، شهادة ماجستير في تسيير المالية العامة، قسم العلوم الإقتصادية، جامعة تلمسان، 2011، ص33

[3] سعد عبد السلام، **التكافل و الضمان الإجتماعي في الإسلام** ، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1963، ص ص 9-10 .

[4] كريمة عيد عمران، **التأمين الإسلامي والتنمية الإقتصادية و الإجتماعية** ، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 344 .

[5] كريمة بن سعدة ، مرجع سبق ذكره ، ص 35 .

المطلب الثاني: ماهية العطل المرضية وآلية التعويض عليها

أثناء مزاولة الموظف لعمله يمكن أن يصيبه مرض في جسده أو عقله، يؤدي إلى ضرورة انقطاعه وتوقفه عن العمل لفترة زمنية معينة ،وهذا يؤدي إلى حرمانه من الأجر طول تلك الفترة ،ويؤدي ذلك إلى خسائر مادية له، ولذلك جعلت العطلة المرضية حتى يستعيد الموظف بعض قواه البدنية ، وحفاظا على حقوق العامل، نص المشرع على ضرورة تقديم تعويضات نقدية من قبل الضمان الاجتماعي.

أولا: تعريف العطلة المرضية:

تعرف العطلة المرضية على أنها:"إن العطلة المرضية مقررة لوجود مانع يحول بين العامل والعمل ، وذلك المانع هو المرض ، إن المرض هو من الأخطار التي تصيب الإنسان في جسده أو في نفسه أو في عقله ،بسبب عوامل خارجية أو ذاتية إلى جانب ما يسببه للفرد من ضعف واضطراب يعتبر كذلك سببا لخسارة مادية ويقع من ورائها في عجز قاس".[1]

"للموظف الحق في عطلة ، عند حصول المرض المثبت حسب الأصول ، والذي يتعذر بسببه على هذا الموظف ممارسة مهامه".[2]

وتعرف كذلك :"هي انقطاع وقتي عن العمل ، أو هي إجازة من العمل التي يمكن للعمال استخدامها خلال فترة المرض للبقاء في المنزل ومعالجة صحته وتحقيق احتياجات السلامة دون فقدان الأجر ، وحالة ثبوت المرض بموجب شهادة طبية صادرة من الطبيب المعالج الذي تم تعيينه من الجهة المختصة".[3]

ثانيا:أنواع العطل المرضية: يتم تصنيف العطل المرضية حسب طبيعة المرض وهي كالآتي:

1-عطلة المرض العادي:

هي الاعتلال الصحي الذي يمنع صاحبه من مزاولة عمله ،ولا يكون ناشئا عن إصابة عمل أو ممارسة مهنة معينة ، ويحدد بالخبرة الطبية أنه حالة فيزيولوجية تضعف أو تعدم قابلية جسم الإنسان من ممارسة نشاطه المعتاد وما ينتج عن ذلك من فقدان مورد المصاب.[4]

المستفيدين: كل العمال مهما كانت قوانينهم الأساسية أو المهنية.[5]

---

[1] القاضي حسين عبد اللطيف حمدان، الضمان الإجتماعي أحكامه و تطبيقاته دراسة تحليلية شاملة، الطبعة الثالثة، 2003،منشورات الجبلي الحقوقية، لبنان، ص383 .

[2] المادة 7 من الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 18 صفر 1386ه .

[3] سماتي الطيب:**المنازعات الطبية والتقنية في مجال الضمان الإجتماعي على ضوء القانون الجديد** ، الجزء الأول ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ،2014 ،ص25 .

[4] د.جلال الدين مصطفى القرشي : **شرح قانون العمل الجزائري** ، الجزء الأول ، الجزائر ،1984،ص243.

[5] -سعد لعمش : **الجامع في التشريع المدرسي الجزائري** ، دار الهدى عين مليلة –الجزائر ،2017، ص415

2-العطلة المرضية طويلة المدى:

هي عطلة مرضية لا تختلف عن العادية، إلا في كونها ناتجة عن أمراض تتسبب في تعطل يطول أمده لصعوبة الاستشفاء، أو لاستحالته ، والإجراءات هي نفسها.[1]

نقصد بعطلة مرضية طويلة الأجل عطلة تبدأ من 06 أشهر فما فوق، شريطة أن تكون الستة أشهر على التوالي أي دون انقطاع.[2]

يوضع بحكم القانون في عطلة طويلة الأمد الموظف المصاب بالسل، أو بمرض عقلي ، أو بالسرطان أو بشلل الأعضاء [3].

ثالثا:أوجه الاختلاف بين عطلة المرض المهني والعطلة المرضية

كثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم عطلة مرض مهني والعطلة المرضية، مع أن لكل منهم مفهوم خاص وقانون يحدده ولذلك سأحاول توضيح ذلك من أوجه الاختلاف بينهما كما يلي:[4]

-التأمين على المرض المهني هو :"ذلك التأمين الذي يغطي المخاطر التي تنتج عن المرض المتصل بالممارسة العادية للنشاط المهني (يصيب الأفراد بصفاتهم وليس بذاتهم) ، أما حالة التأمين على العطلة المرضية يغطي المخاطر التي تنتج عن المرض الذي لا يتصل بالعمل ولا بظروفه ، (يصيب الأفراد بذاتهم لا بصفاتهم)".

-حالة المرض المهني: القانون المنظم له هو القانون رقم 83-13 المتعلق بحوادث العمل والأمراض المهنية بصفة خاصة.

-أما حالة العطلة المرضية التي قد تصيب شخص ما هو القانون رقم 83-11 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية بصفة عامة.

-حالة المرض المهني عرفها المشرع الجزائري في المادة 63 من القانون رقم 83-11 على أنها "تعتبر كأمراض مهنية كل أمراض التسمم والتعفن والاعتلال التي تعزى إلى مصدر تأهيل مهني خاص ".

-أما حالة العطلة المرضية لم يعطي المشرع الجزائري تعريف لها بل تركها لاجتهادات الفقه.

---

[1]. 2021/06/11 https://www. 3Prfesseur.blogspot.com-

[2] - صاحبي أسماء ، **التأمين على المرض** ، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية تخصص تأمينات ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،الجزائر، دفعة 2013/2012 ، ص 75.

[3]- المادة 10 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الصادرة يوم الأربعاء 18 صفر عام 1386 هـ .

[4]- رحوي فؤاد، **الراحة والعطلة القانونية في القانون الاجتماعي الجزائري** ، مذكرة نيل شهادة الماجستير في القانون الاجتماعي ، جامعة وهران ،الجزائر، دفعة 2007/2006 ، ص133.

رابعا: آلية التعويض على العطل المرضية

1-شروط استحقاق التعويض: يستلزم أن تكون مدة العمل على الأقل:

- خمسة عشرة (15) يوما أو مائة (100) ساعة خلال الثلاث أشهر السابقة لتاريخ العلاج المطلوب التعويض عنه
- أو على الأقل ستون (60) يوما أو أربعمائة (400) ساعة خلال الإثنى عشرة (12) شهرا السابقة لتاريخ العلاج المطلوب التعويض
- ما فوق الستة (6) أشهر :

يستلزم أن تكون مدة العمل:

على الأقل ستون يوما أو أربعمائة (400) ساعة خلال الإثني عشرة (12) شهرا السابقة للتوقف عن العمل[1].

- أو على الأقل مائة وثمانون (180) يوما أو ألف ومائتين (1200) ساعة خلال ثلاث (3) سنوات السابقة للتوقف عن العمل.[2]

ومن أجل استحقاق العامل تعويض عن المرض العادي لابد عليه:

- أن لا يمارس نشاط مهني مأجور أو غير مأجور إلا بإذن هيئة الضمان الاجتماعي.
- أن لا يغادر منزله إلا بأمر من الطبيب الذي يصف له ذلك لغرض علاجي، أن تكون ساعة الخروج والدخول منحصرة بين الساعة العاشرة (10) صباحا والرابعة (16) مساءا ماعدا الحالات القاهرة، ويجب أن يسجل الطبيب المعالج ذلك في ورقة العلاج.
- أن لا يقوم بأي تنقل طوال فترة مرضه، دون إذن مسبق من هيئة الضمان الاجتماعي ، ويمكن لهذه الهيئة أن تأذن بتنقل المريض مدة غير محددة لغرض علاجي أو لأمر شخصي مسبب ويتم ذلك بعد استشارة الطبيب المستشار لدى هيئة الضمان الاجتماعي.
- المريض الذي يرى الطبيب المعالج ضرورة سفره لفترة نقاهة أن يشعر هيئة الضمان الاجتماعي بذلك قبل ذهابه وينتظر إذن منها، وأن يخضع لمراقبة هيئة الضمان الاجتماعي طوال فترة نقاهته.[3]

1-المادة 52 من قانون 11/83 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية

2-المادة 56 من قانون 11/83 المتعلق بالتأمينات الاجتماعية.

3-سعد لعمش ، مرجع سبق ذكره ، ،ص416.

2- نسبة التعويض:لقد حدد المشرع الجزائري نسبة التعويض للعامل أثناء عطلته المرضية في حالة المرض العادي في قانون الضمان الاجتماعي، إذ تنص المادة 14 من قانون 11/83 على ما يلي:

" للعامل الذي يمنعه عجز بدني أو عقلي مثبت طبيا عن مواصلة عمله أو استئنافه الحق في تعويض يومي يقدر كما يلي : اليوم الأول إلى اليوم الخامس عشر لتوقفه عن العمل 50 بالمائة من أجر المنصب اليومي اعتبارا من اليوم السادس عشر الموالي لتوقفه عن العمل 100 بالمائة من الأجر المذكور أما في حالة المرض الطويل أو الدخول إلى المستشفى فتطبق نسبة 100 بالمائة بدءا من اليوم الأول من توقفه عن العمل.[1]

3- آلية التعويض على عطلة مرضية قصيرة المدى

بعد التطرق إلى مفهوم العطلة المرضية القصيرة المدى وشروط استحقاق التعويض عليها وكذا نسبة التعويض سنحاول إعطاء مثال تطبيقي على كيفية التعويض عليها.

تقدم السيد تجار .م إلى الصندوق بشهادة طبية حيث تمت معاينه من قبل الطبيب بتاريخ 2011/02/28 وهو يوم توقفه عن العمل ، مع العلم أن تاريخ التوظيف كان يوم :1990/01/29 وبعدها خضع السيد تجار .م إلى المراقبة الطبية من قبل الطبيب الإستشاري للصندوق وكذا المراقبة الإدارية (الزيارة المفاجئة المنزلية).

وبعد الموافقة الطبية والإدارية قام السيد تجار .م قام بإحضار الوثائق اللازمة لتعويضه:

-شهادة خصم وقف الراتب وتحتوي على (اسم ولقب المؤمن له السيد تجار.م ، رقم تسجيله بالضمان الاجتماعي، تاريخ الخصم).

-شهادة العمل والأجر وتحتوي على:(هوية رب العمل، رقم المنخرط، هوية الأجير، المهنة وتاريخ الازدياد العنوان، المهنة).

المبلغ المدفوع (مبلغ الاشتراك)9% ×الأجر الخاضع للاشتراك

الأجر الخاضع للاشتراك =36895.79دج

المبلغ المدفوع:9%×36895.79=3320.62دج هذا هو مبلغ اشتراك السيد تجار .م

وبعد ذلك يتم تعويض السيد على أساس 50%بما أنها عطلة مرضية قصيرة المدى من المبلغ المتبقي بعد اقتطاع مبلغ الاشتراك حسب عدد أيام العطلة المرضية.[2]

1- رحوي فؤاد ، مرجع سبق ذكره ، ص120.

2- صاحبي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص73.

4- آلية التعويض على عطلة مرضية طويلة المدى

سأقوم بإعطاء مثال توضيحي حول كيفية وإجراءات التعويض على عطلة مرضية طويلة المدى كما يلي :[1]

سنقوم بدراسة حالة السيد: حملة.ك عامل بالديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، توقف عن العمل يوم:2011/03/31 مع العلم أن تاريخ توظيفه كان يوم 2005/01/08.

تقدم السيد حملة .ك إلى الصندوق بشهادة طبية من مصحة الحابي وبعد خضوعه إلى المراقبة الطبية من قبل الطبيب الاستشاري للصندوق وكذا المراقبة الإدارية وبعد موافقة المراقبين طلب من السيد حملة ك إحضار الوثائق اللازمة للصندوق ليتم تعويضه وهي :

-الشهادة الطبية من مصحة الحابي من2011/03/31إلى 2011/06/1

-تصريح لمباشرة العمل أو عدم مباشرته تتضمن تاريخ التوقف عن العمل 2011/03/30، تاريخ مباشرة العمل 2011/05/02.

-شهادة خصم ووقف الراتب .

-شهادة العمل والأجر تتضمن(تاريخ التوظيف، تاريخ آخر عمل، هوية رب العمل، رقم الانخراط، هوية الأجير).

الأجر الخاضع للاشتراك بالنسبة للسيد حملة :23700.72دج

مبلغ الاشتراك =23700.72×9%

مبلغ الاشتراك =20133.06دج

بعد اقتطاع مبلغ الاشتراك من قبل صندوق الضمان الاجتماعي يتم تعويض السيد حملة.ك بنسبة 100%

1- صاحبي أسماء، مرجع سبق ذكره، ص 76/75.

المطلب الثالث:علاقة العطل المرضية بالوضع المالي لصندوق الضمان الاجتماعي

أصبحت اليوم قضية العطل المرضية مشكلة تتطلب تدخلا من طرف مسؤولي الحكومة نظرا لأهميتها على المستوى الاقتصادي ،وما يترتب عليه من اختلالات في ميزانية الصندوق ،حيث أن تعويضات هذه العطل يكلف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية مبالغ باهظة ، ويرى أن السبب الرئيسي يرجع لتراخي الإدارات في التعامل مع هذه العطل ، حيث أن متابعة الإجراءات التي أقرتها الوزارة تجعل كل طالب عطلة مرضية يجب أن يمر على المختصين لدى الصندوق ، وقد سخر هذا الأخير أطباء متنقلين من أجل التعامل مع الحالات التي لا تستطيع التنقل أو التحرك.[1]

اعترف وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي بوجود إفراط كبير في استعمال الحقوق من طرف المؤمن لهم اجتماعيا، لاسيما من خلال اللجوء إلى العطل المرضية المتكررة والتي كلفت صندوق الضمان الاجتماعي حسبه 16.8 مليار دينار إثر تعويض أكثر من 14 مليون و 390 ألف عطلة خلال سنة 2017.

وأوضح خلال الملتقى الأول الذي جمع الأطباء الواصفين والأطباء المستشارين للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بالمركز العالي لعمال الضمان الاجتماعي ببن عكنون بالجزائر ، أن لجوء بعض المؤمنين اجتماعيا إلى دفع عطل مرضية غير صحيحة بات يثقل كاهل الصندوق الذي يقدم تعويضات مالية لهؤلاء مشيرا إلى أن الصندوق منح تعويضات مقابل 14.30 مليون عطلة مرضية خلال السنة الماضية بتكلفة مالية تجاوزت 16.8 مليار دينار .[2]

وكشف المدير العام للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي للعمال الأجراء بالجزائر العاصمة في جلسة استماع، حول كيفية عمل وتسيير الصندوق أمام أعضاء لجنة الصحة والشؤون الاجتماعية والعمل والتكوين المهني بالمجلس الشعبي الوطني، أن أكثر من مليون عطلة مرضية تم تسجيلها سنة 2018 فاقت تعويضاتها 13

مليون يوم كلفت بذلك الصندوق 16 مليار دج داعيا إلى ضرورة مكافحة التحايل في الحصول على هذه العطل التي تعد من بين الأسباب الرئيسية للإختلالات المالية للصندوق.[3]

وفي ذات السياق

بلغ عدد العطل المرضية التي سجلتها مصالح الكناص خلال 2018 ما عدده 70 ألف عطلة مرضية ، مسجلة انخفاضا مقارنة بسنة 2017 ، حيث تم تسجيل أكثر من 83 ألف عطلة مرضية بموجب الرقابة الشديدة التي فرضتها وزارة العمل لمنع العطل المزيفة.[4]

1- مقابلة مع سمير نعيجي ، **مكلف بالزبائن بالصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء وكالة المسيلة .**

2- https://www.el-massa.com يوم 2021/05/17.

3-https://www.radioalgerie.dz يوم 2021/05/20.

4- https://elauresnews.com يوم 2021/06/01.

وسجلت مصالح الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لوكالة الجزائر خلال السداسي الأول من سنة 2017 أزيد من 83 ألف شهادة طبية خاصة بالتوقف عن العمل بسبب المرض،فيما انخفض عددها خلال الفترة نفسها ل 2018 إلى 70 ألف شهادة ، بفضل الرقابة المشددة التي فرضت على الشهادات الطبية التي تتم عن طريق التواطؤ ، أي بصفة غير قانونية .

وتبعا لهذه الإحصائيات طالب العديد من المختصين والمتابعين بضرورة مراجعة آليات التعويضات للأشخاص المؤمنين، وكذا تشديد الرقابة الإدارية والطبية على المستفيدين ، بهدف تفادي التحايل والتلاعبات والمراوغات والعمل على ترشيد النفقات ، في حين وجب على الأطباء التحلي بالضمير المهني والرقابة الطبية الجدية للمريض دون تساهل ولا تواطؤ[1].

1- https://elauresnews.com يوم2021/05/30.

خلاصة الفصل الأول:

إن الأمن الاجتماعي يعتبر حاجة اجتماعية ضرورية حق من حقوق الفرد، فتحقيق الأمن هو تحقيق للحرية التي قوامها عدالة اجتماعية وأمن سياسي واقتصادي.

ولقد عرف الضمان الاجتماعي الجزائري العديد من التطورات منذ الفترة الاستعمارية إلى يومنا هذا ، وعدة إصلاحات ، وكما له أهمية كبيرة من خلال الوظائف التي يؤديها سواء اجتماعية أو اقتصادية أو نفسية .

وكذلك له العديد من الخصائص التي تميزه ، ومن بين التأمينات التي يغطيها هي التأمين على المرض وبالتحديد الأداءات النقدية أو التعويضات الخاصة بالعطل المرضية سواء القصيرة أو الطويلة المدى والتي تكون غالبا غير قانونية ، وكيفية تأثير هذه الأخيرة على الوضعية المالية لصناديق الضمان الاجتماعي.

الفصل الثانـي :

دراسة تحليلية لمدى تأثير العطل المرضية على الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء – وكالة المسيلة .

تمهيد:

تدعيما للدراسة النظرية التي تطرقنا إليها في الفصل الأول ،سنحاول إجراء مقارنة على الجانب الميداني، و ذلك بالتطرق إلى تقديم عام حول الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الإجراء ـ وكالة المسيلة ـ و الهيكل التنظيمي الذي يقوم عليه ، كما سوف نتطرق إلى دراسة مدى تأثير التعويض على العطل المرضية على الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء.

ومن أجل التطرق لكل هذا قمت بتقسيم الفصل إلى مبحثين هما:

– المبحث الأول: و تم فيه التعريف بالمؤسسة محل الدراسة و نشأة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية و الهيكل التنظيمي للمؤسسة الصندوق الضمان الاجتماعي لولاية المسيلة.

– المبحث الثاني: وتم في هذا المبحث دراسة و تحليل مدى تأثير العطل المرضية على الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي، و ما هي آفاق الصندوق و الدولة للتحسين و تطوير خدمات التأمين الاجتماعي و الصحي في الجزائر.

المبحث الأول: عرض بمؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة.

وقد تم التطرق في هذا المبحث إلي مجموعة من النقاط حيث تعريف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالمسيلة و نشأته و الهيكل التنظيمي.

المطلب الأول: نشأة صندوق الوطني للضمان الاجتماعي لمسيلة.

نشأة صندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة: نشئت وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بمسيلة سنة 1985 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 85/223 الصادر في 1985/09/20 ، بعد أن كانت قبل هذا التاريخ عبارة عن مركز للدفع تابع لوكالة قسنطينة التي كانت تضم كل ولايات الناحية الشرقية آنذاك.

هياكلها:

تقع وكالة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء بالمسيلة شمال شرق الولاية وهي مصنفة في الدرجة الثالثة وتتربع علي مساحة قدرها 2000م.

وتضم 13 مركزا للدفع و 13 فرعا بالإضافة إلي صيدلية و روضة أطفال.[1]

المطلب الثاني: تعريف صندوق الضمان الاجتماعي بالمسيلة و مهامه.

1)- تعريف الصندوق الضمان الاجتماعي المسيلة: يعرف صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة بأنه وكالة اجتماعية وطنية، اقتصادية، عمومية ممولة من طرف الدولة، دورها الأساسي هو فرض الحماية التشريعية للعمال وصاحب العمل من جميع الأخطار التي قد تهددهم ،لا تتمتع وكالات الصناديق بالشخصية القانونية ولا بالاستقلالية المالية، وتوضع تحت سلطة الإدارة التي يمكن أن تفوض لهم المدير العام للصناديق والعون المكلف بالعمليات المالية جزاء من سلطته وذلك تحت مسؤوليته "، كما تقوم بمختلف التأمينات الاجتماعية والتي تضم: •التأمين على الولادة .

•التأمين على العجز.

•التأمين على الأمومة.

•التأمين على المرض وحوادث العمل والأمراض المهنية.

•التأمين على التقاعد.

لوكالة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة فروع في جميع الدوائر التابعة لها.

[1]- وثائق مقدمة من صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

2)- مهام صندوق الضمان الاجتماعي :

- تسيير المنح المالية والطبيعية فيما يتعلق بأمراض الأمومة .
- تصليح حوادث العمل والأمراض المهنية .
- تسيير المنح العائلية ودفعها للعمال والى عائلاتهم .
- التكفل بمصاريف العناية الوقائية والعلاجية، لصالح المؤمن له .
- دفع تعويض يومي للعمال الذين اضطرهم المرض للانقطاع عن العمل .
- ممارسة نشاط صحي اجتماعي وعائلي لفائدة الممولين للصندوق .
- ممارسة المراقبة الطبية [1].
- دفع المعاش للمؤمن الذي أضطره العجز إلى الانقطاع عن العمل .
- ضرورة تنظيم الوقاية لمكافحة الأخطار المهنية وتحسن شروط العمل.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لصندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

يتكون الهيكل التنظيمي للصندوق الضمان الاجتماعي المسيلة:

1- مدير العام : والذي يعتبر العنصر الرئيسي في المؤسسة حيث يقوم بأعمال التسيير المتابعة بصفة عامة واتخاذ بقرارات اللازمة من موافقة أو رفض لأي تصرف ، فكل وثيقة إدارية لا تصبح سارية مفعول إلا بإمضاء المدير أو ختمه هناك بعض المصالح تخضع للإشراف المباشر من طرف المديرية العامة وهي كالآتي:

1-1)- خلية الإحصائيات:

- تعمل على حسابات مستقبلية فيما تخص زيادة المؤمنين.
- جمع تقارير فروع هيئة الضمان الاجتماعي.
- القيام بالإحصاء كلي للمؤسسة والموظفين ورؤية الصندوق.
- القيام بالعمليات الحسابية لكل شهر واحتساب مجموع الشهور في آخر السنة.
- تسير عملية التكفل بالأرشيف الخاص بكل مصالح وهيئات المؤسسة .

[1]- وثائق مقدمة من صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة

1-2)- خلية الإصغاء: تم إنشاء هذه الخلية بغية تحسين نوعية الخدمات المقدمة كما تعمل على استقبال المؤمنين الذين يعارضون القرارات الصادرة من مؤسسة الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية ، وتقدم الشكاوي سواء كتابية أو شفهية ولها دور كبير في امتصاص غضب المؤمنين.

1-3)- مصلحة الترقيم والانتساب: تعمل هذه الأخيرة على تسجيل المؤمنين وإعطاء لكل مؤمن رقم خاص به في الوكالة من أجل حصولهم على التأمينات الاجتماعية وحوادث العمل والأمراض المهنية وكذا المنح العائلية.[1]

2- المديرية الفرعية للأداءات: تشرف على تسيير مختلف الأداءات المقدمة إلى المؤمنين ونجد فيها ما يلي :

- مصلحة التنسيق والمتابعة .
- مصلحة الأرشيف .
- مصلحة المراقبة الإدارية .
- مراكز الدفع عبر الولاية .

3- المديرية الفرعية للإدارة العامة: وهي متكفلة بالتالي:

- تسيير الموارد البشرية في إطار الأحكام التشريعية والتنظيمية والتعاقدية المعمول بهما.
- تضع جرود بأملاك الصندوق.
- تنجز عمليات تموين الصندوق في مجال اللوازم والأثاث والمعدات.
- تضبط حاجات التجهيز لجميع هياكل الصندوق وتتولى شراءها وتسييرها.

4- المديرية للمالية والتحصيل: وتقوم بما يلي :

- تحضر بالتنسيق مع الهياكل المعنية مشروع ميزانية الصندوق وتتابع تنفيذه .
- تهتم بمحاسبة الصندوق وتمركز محاسبة وكالات الولائية والمؤسسات المتخصصة .
- تسهر على حسن تنفيذ العمليات المالية وضبطها وفق القوانين المعمول بها .

5- مراقبة الطبية: مهمة هذه المصلحة مراقبة و دراسة ملفات المؤمنين الاجتماعيين، و للعلم أن هذه مستقلة و لها مهام تحسيسية نحو جميع الوظائف الخاصة بمراكز الدفع، كما تقوم بالاتصالات و التنسيق مع مختلف مصالحه. [2]

الشكل الموالي يوضح لنا و يبسط الهيكل التنظيمي للمؤسسة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بولاية المسيلة.

[1]- وثائق مقدمة من صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.
[2]- وثائق مقدمة من صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

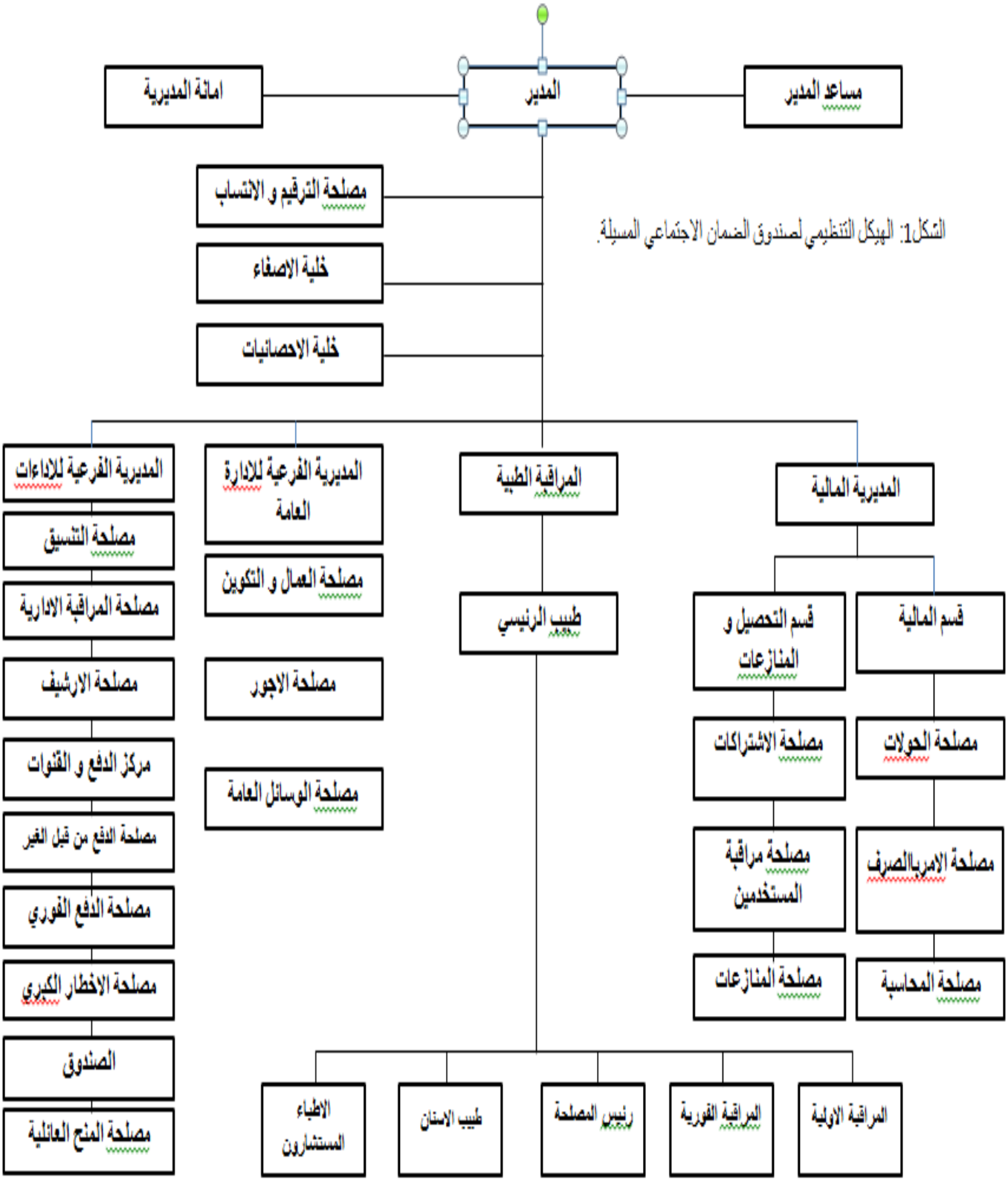

الشكل1: الهيكل التنظيمي لصندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

المبحث الثاني: تحليل لتطور خدمات صندوق الضمان الاجتماعي بالمسيلة.

في هذا المبحث سنقوم بتحليل الإحصائيات و الأرقام المقدمة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي الخاص بولاية المسيلة و ذلك على مدار 5 سنوات.

المطلب الأول: تحليل عدد المشتركين في صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

سنتطرق في هذا المطلب إلى تطور عدد المشتركين في صندوق الضمان الاجتماعي بالمسيلة و طريقة انتسابهم إلي الصندوق.

1)- تطور عدد المشتركين في صندوق الضمان الاجتماعي علي مدار 5 سنوات.

و هذا ما يوضحه الجدول و الشكل البيان التالي الذي يحتوي علي تطور عدد المشتركين في السنوات من 2016-2020.

جدول رقم1: تطور عدد المشتركين في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء لوكالة المسيلة الفترة 2016- 2020.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
عدد المشتركين في الصندوق	334713	320208	337370	343152	350521
النسبة المئوية للمشتركين من عدد السكان	26.1	27.2	29.02	31.2	34

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة. [1]

[1]- من اعداد الطلبة اعتمادا علي الوثائق المقدمة.

و من الجدول نستخلص الشكل البياني التالي:

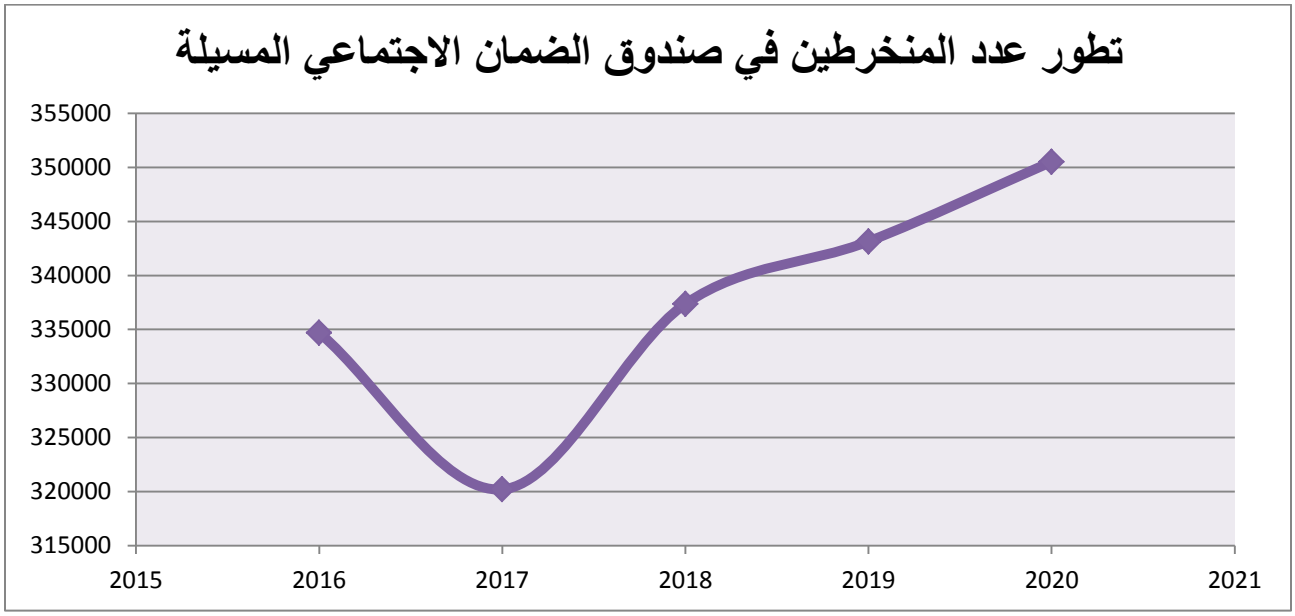

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي الجدول رقم 1.

ومن خلال الشكل و الجدول يلاحظ انه من خلال الجدول و الشكل البياني أن عدد المنخرطين في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الإجراء المسيلة في عرف تذبذبا في السنوات الخمس الأخيرة، حيث انه عرف اانخفاضا من سنة 2016 إلي سنة 2017 حيث كان 334713 في 2016 ليبلغ سنة 2017 بـ 320208 مشترك، وفي 2018 ارتفع عدد المشتركين في الصندوق حيث بلغ 337370 و ارتفع في مرة أخرى في 2019 ليصل إلي 343152، وعرف ارتفاعا في سنة 2020 ليصل أخيرا إلى 350521 مشترك والأسباب التي أدت إلي التذبذب في عدد المشتركين في السنوات الأخيرة عديدة نذكر منها:

- في الفترة ما بين 2017 إلي 2018 عرفت فتح العديد من مناصب الشغل و مسابقات التوظيف.
- الصرامة في تطبيق القوانين ورقابة علي المؤسسات الخاصة و إلزامهم بتأمين العمال بعد 2017.
- تحسين الخدمات و تنويعها من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي و زيادة عدد الأمراض المهنية المؤمن عليها مما أدي إلي ارتفاع المشتركين في الصندوق بعد 2017. [1]

[1]- من إعداد الطلبة اعتمادا علي الوثائق المقدمة.

المطلب الثاني: تطور الإيرادات و النفقات في صندوق الضمان الاجتماعي لولاية المسيلة.

حاولنا الحصول علي معلومات و أرقام دقيقة فيما يخص الإيرادات و النفقات و لكن نظرا للسرية تم تدعيمنا بمعلومات تقريبية ووضعية السنوات من حيث تحقيق التوازن المالية المحققة خلال سنوات 2016 إلي 2020.

1- تمويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي:

1-1) بالنسبة للاشتراكات: تبلغ نسبة الاشتراك الوحيد للعمال الأجراء 34.5% من الأجر الخاضع للاشتراك كما هو منصوص عليه قانونا.

وتوزع هذه النسبة على النحو التالي كما هو موضح في الجدول الآتي[1]:

الجدول 2: يمثل الجدول نسب اشتراكات المدفوعة للضمان الاجتماعي

الفروع	أصحاب العمل	العمال	الخدمات الاجتماعية	المجموع
التأمينات الاجتماعية	12.5%	1.5%	—	14%
حوادث العمل و الأمراض المهنية	1.25%	—	—	1.25%
التقاعد	10%	6.75%	0.5%	17.25%
التقاعد المسبق	0.25%	0.25%	—	0.5%
التأمين علي البطالة	1%	0.5%	—	1.5%
المجموع	25%	09%	0.5%	34.5%

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة.

[1]- وثائق مقدمة من صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

وتبلغ نسبة الاشتراك الإجمالي لغير الأجراء15% والتي تقع على عاتق الخاضع وتحتسب على أساس الدخل السنوي الخاضع للضريبة وإذا تعذر الأمر، على أساس رقم الأعمال وفي بعض الحالات على أساس الأجر الوطني الأدنى السنوي المضمون.

وتوزع هذه النسبة بحصص متساوية (7.5%) بين فروع التأمينات الاجتماعية والتقاعد. أما بخصوص الفئات الخاصة غير الناشطة فإن نسبة الاشتراك التي تتحملها ميزانية الدولة تتراوح بين 0.5% و7% من الأجر الوطني الأدنى السنوي المضمون.

1-2)- تدخل ميزانية الدولة:

تمول الدولة ما يلي :

- المنح العائلية .

- النفقات التي تسمي نفقات التضامن الوطني، من خلال منح الفارق التكميلي للمتقاعدين الذين يقل مبلغ معاشاتهم الناتج عن الاشتراكات، عن الحد الأدنى القانوني أي 75% من الأجر الوطني الأدنى المضمون و 2.5 مرة الأجر الوطني الأدنى المضمون بالنسبة للمجاهدين والتعويضات التكميلية المقررة لفائدة منح التقاعد الصغيرة ومنح العجز وكذا معاشات التقاعد والتثمين الاستثنائي.

1-3) – مصادر التمويل الأخرى:

بالإضافة إلى الاشتراكات، فإن التمويل يتم كذلك من خلال:

- مداخيل الاستثمارات.

- الاشتراكات المسددة من قبل أرباب العمل في مجال التأمين عن البطالة والتقاعد المسبق.

- زيادات وعقوبات التأخير وغيرها من العقوبات المتخذة ضد أرباب العمل الذين لا يفون بالتزاماتهم .

- الهبات والوصايا. [1]

2- إيرادات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي: لقد تم تحصل على معلومات حول إيرادات صندوق الضمان الاجتماعي وهذا ما يوضحه الجدول و الشكل البياني التالي من خلال إيرادات الصندوق الضمان الاجتماعي لولاية المسيلة للسنوات من 2016-2020 و هي كالتالي:

[1]- وثائق مقدمة من صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

الجدول 3: يمثل تطور إيرادات صندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكالة المسيلة.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
المبالغ بالمليار (دج)	17.1	18.15	17.89	18.00	15.80

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة. [1]

و من الجدول نستخلص الشكل البياني التالي:

الشكل 3: يوضح تطور إيرادات الصندوق الوطني لضمان الاجتماعي وكالة المسيلة.

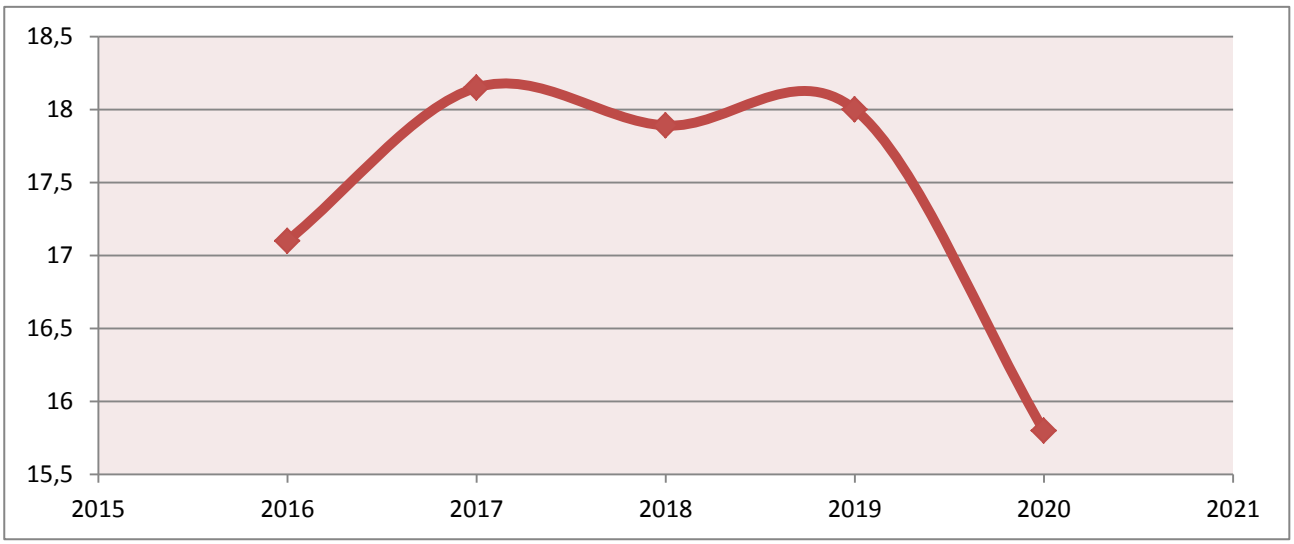

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي الجدول رقم 3.

من خلال الشكل و الجدول السابق يلاحظ لإيرادات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من خلال الجدول و الشكل المنحى البياني تبين أن إيرادات الصندوق في تذبذب من سنة لأخرى بالرغم من أن الأرقام تقريبية فقط فقد عرفت تطورا ملحوظا من سنة 2016 الي سنة 2017 حيث بلغت 18.15 مليار دينار جزائري في 2017 بعد أن كانت تبلغ 17.1 مليار دينار جزائري في 2016 و قد عرفت انخفاض طفيف من سنة 2017 إلى 2018 إلى أن الارتفاع أصبح ملحوظا في

[1]- وثائق مقدمة من صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

السنة التي تلي سنة 2018 حيث بلغت 18.00 مليار دينار جزائري في سنة 2019 لتنخفض في سنة 2020 إلى 15.80 مليار دينار جزائري[1] و ذلك لعدة عوامل :

- زيادة عدد المشتركين في الصندوق باستمرار سنة بعد سنة.
- الدعم و التمويل الذي تقدمه الدولة للصندوق حيث علمنا أن 2% من الجباية البترولية مقدمة كدعم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.
- تطور الملحوظ في جودة الخدمات المقدمة التي عرفها قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر في السنوات 10 الأخيرة.

3- نفقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وكالة المسيلة: من خلال الإحصائيات التي تخص نفقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لولاية المسيلة المبينة في الجدول و الشكل البياني التاليين الذين يمثلان تطور نفقات صندوق الضمان الاجتماعي لولاية المسيلة للفترة 2016- 2020:

و الجدول و المنحني البياني التاليين يوضحان تطور نفقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في السنوات 2016-2020 وكانت كالتالي :

الجدول4 : يمثل تطور نفقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال سنوات 2016- 2020.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
النفقات بالمليار دج	6.8	6.72	6.8	7.00	8.00

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة.

[1]- من اعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات المقدمة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

و من خلال الجدول نستخلص الشكل البياني التالي:

الشكل 4: يمثل تطور نفقات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلال سنوات 2014- 2018

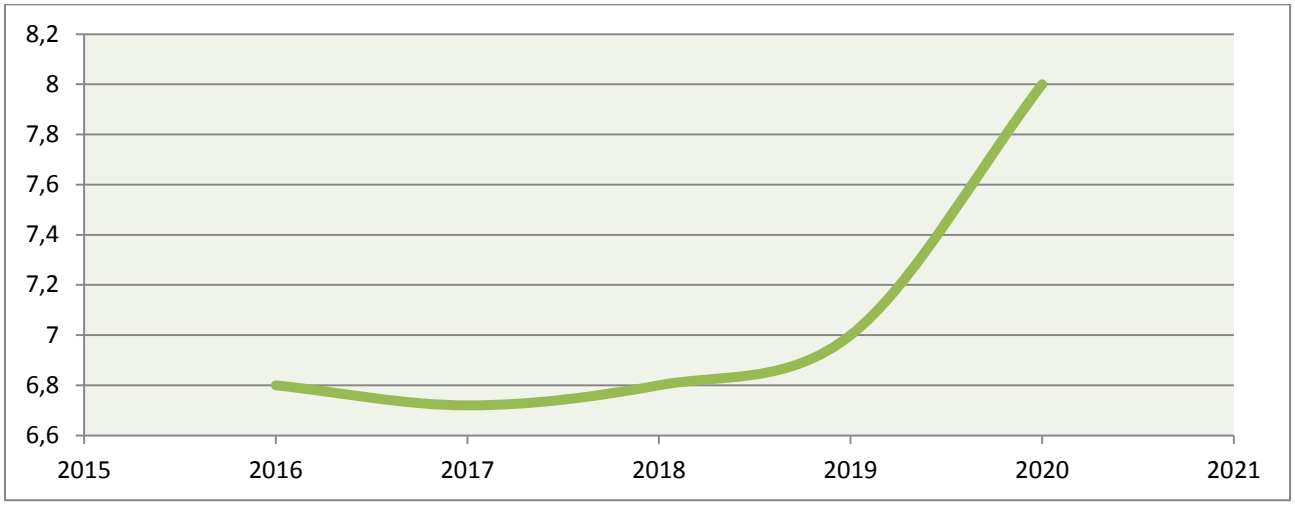

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي الجدول رقم 4.

من خلال الشكل و الجدول السابقين يلاحظ انه قد عرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي تطورا ملحوظا في النفقات المقدمة، فقد عرف في سنة 2017 انخفاض ملحوظة في دالك فقد بلغت 6.72 بعد ما كانت تبلغ 6.8 مليار دينار و في 2018 عرف ارتفاعا ب 6.8 و ارتفاعا آخر في 2019 ب 7 مليار دينار، إلى أن ارتفعت في 2020 ب 8 مليار و منه نستنتج أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لولاية المسيلة عرف ارتفاعا خلال السنوات الخمس من 2016 إلى 2020. [1]

4- دراسة الوضعية المالية للصندوق الضمان الاجتماعي المسيلة: من خلال بين الإرادات و النفقات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لولاية المسيلة، تم عمل دراسة مقارنة لمعرفة وضعية الصندوق المالية و إذا ما كان يحقق التوازن المالي المطلوب.

و الجدول و المنحني البياني التالي يوضح الفرق بين الإرادات و النفقات الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية ولاية المسيلة خلال الفترة من 2016- 2020:

[1]- من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات المقدمة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

الجدول5: يمثل الفرق بين الإيرادات و النفقات للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
الايرادات	17.1	18.15	17.89	18	15.80
النفقات	6.8	6.72	7.8	7	8
الفرق	10.3	11.43	10.09	11	7.8

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة.

يلاحظ من خلال الجدول رقم 5 انه بعد حساب الفرق بين الإيرادات و النفقات المتعلقة بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بولاية المسيلة في الفترة الممتدة من 2016 إلى 2020، يلاحظ أن الصندوق يحقق أرباحا متفاوتة خلال هذه السنوات و من الجدول السابق يمكن استخلاص تطور أرباح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بولاية المسيلة في الشكل التالي:

الشكل 5: يمثل أرباح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة خلال الفترة من 2016- 2020.

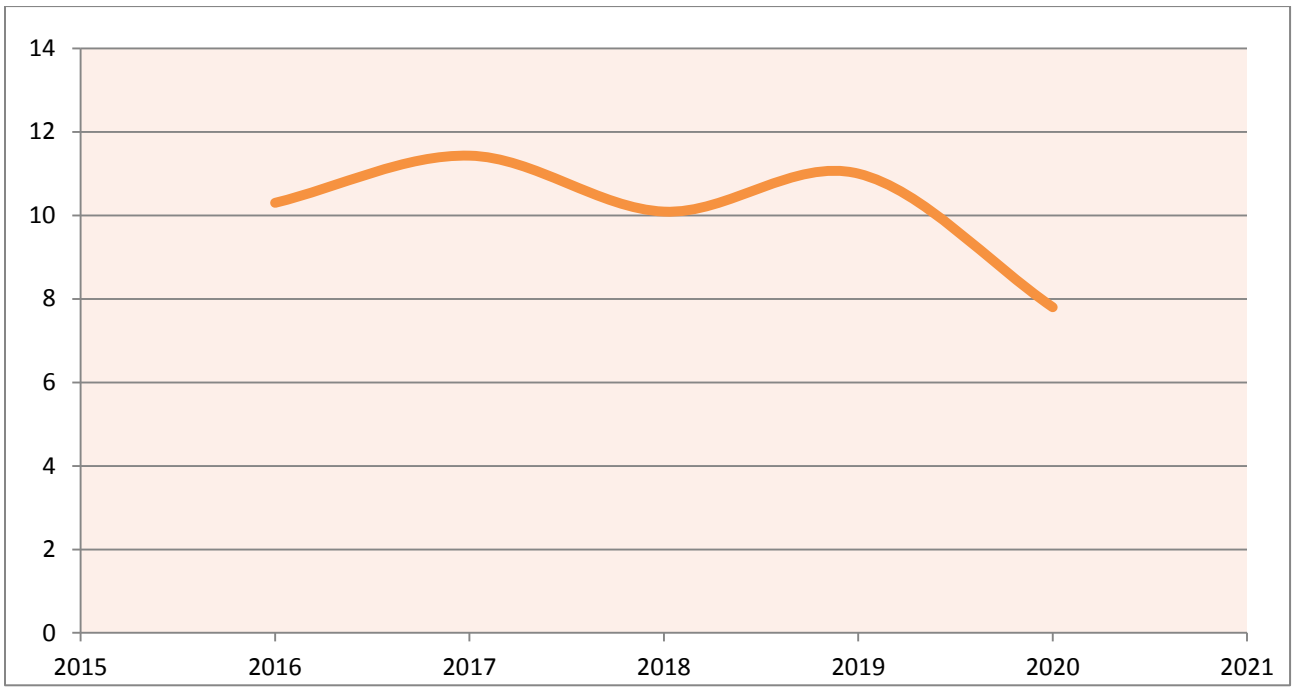

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي الجدول رقم 5. [1]

[1]- من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات المقدمة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

يلاحظ من خلال المنحني البياني و الجدول أن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي حقق فائضا في آخر خمس سنوات من سنة 2016 الي 2020، حيث حقق أرباحا في سنة 2016 تقدر ب 10.3 مليار دينار جزائري و ارتفعت الأرباح حتى سنة 2017 حيث حقق في 2017 ربح ب11.37 مليار دينار جزائري، و في 2018 انخفض الربح حيث حقق 10.09 مليار دينار و في 2019 أيضا حقق ربحا ب 11 و هو أعلى ربح تحققه المؤسسة خلال الخمس سنوات الأخيرة، ليعرف تراجعا سنة 2020 ب 7.8 مليار دينار جزائري.

المطلب الثالث : المؤمنين من الأمراض والتعويضات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة.

جميع المنخرطين في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء، لهم الحق في الحصول علي تعويضات إذا توفرت فيهم الشروط المطلوبة، و في هذا المطلب سنقدم عرض للتعويضات التي قدمها الصندوق خلال الفترة من 2016- 2020 من خلال المعلومات المحصل عليها .

1)- المؤمنين من الأمراض: و سنقوم بتقسمها الي :

1-1)- الأمراض ذات التعويض 100 % :وهي الامراض المزمنة المصنفة من طرف الصندوق الضمان الاجتماعي وهي كالتالي[1]:

- الأمراض العصبية .
- داء السكري.
- ضغط الدم.
- أمراض القلب.
- الانسداد الرئوي.

الجدول و المنحني البياني التاليين يوضحان بالأرقام التقريبية عدد المؤمنين ذوي الأمراض المزمنة ذات التعويض 100% المتعلقة بصندوق الضمان الاجتماعي بولاية المسيلة للفترة 2016-2020 :

[1]- من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات المقدمة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

الجدول6: يوضح عدد المؤمنين ذو الأمراض ذات التعويض 100%علي مستوي ولاية المسيلة

	2016	2017	2018	2019	2020
داء السكري	42000	44000	45100	45700	46350
ضغط الدم	38000	39800	41000	41560	42100
امراض القلب	6868	9002	9562	9601	9680
انسداد الرئوي	368	355	389	420	462
الامراض العصبية	4125	3956	4256	4315	4467
المجموع	91361	97113	100307	101596	103059

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة.

و من خلال الجدول نستخلص الشكل البياني التالي:

الشكل6: يوضح عدد المؤمنين للأمراض ذات التعويض 100% علي مستوي ولاية المسيلة.

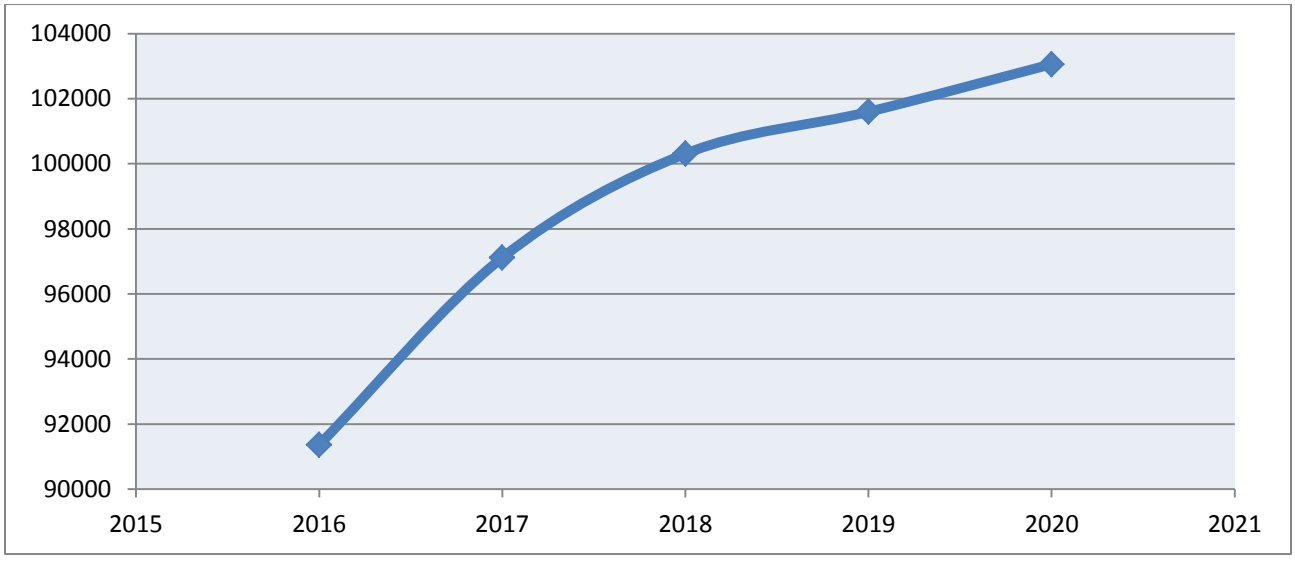

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي الجدول رقم 6. [1]

[1]- من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات المقدمة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

يلاحظ انه من خلال تحليل المعلومات الممنوحة في الجدول و المنحني البياني يتبين زيادة مستمرة في عدد المؤمنين علي مستوى صندوق الضمان الاجتماعي للولاية المسيلة حيث عرفت زيادة من 2016 ب 91361 مؤمن لتصل سنة 2017 بـ 97113 مؤمن و كذلك بالنسبة لسنوات 2018 و 2019 حيث سجلت الوكالة علي التوالي 100307 مؤمن لسنة 2018 و 101596 مؤمن لسنة 2019 لتصل سنة 2020 ل 103059 مؤمن والزيادة سببها زيادة في عدد المشتركين علي مستوي الصندوق و من خلال الجدول نلاحظ أن داء السكري يشكل النسبة الأكبر مقارنة بالأمراض المزمنة الأخرى علي مستوي الولاية.

1-2)- الأمراض المزمنة ذات التعويض 80 %: وهي الأمراض التالية:

- مرض القولون العصبي.
- مرض الربو.
- مرض ضغط الدم.

الجدول و المنحني البياني التاليين يوضحان بالأرقام التقريبية عدد المؤمنين ذوي الأمراض المزمنة ذات التعويض 80% المتعلق بولاية المسيلة:

جدول7 : يوضح عدد المؤمنين ذوي ذات التعويض 80 % على مستوى صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة

	2016	2017	2018	2019	2020
القولون العصبي	2222	2568	2458	2503	2564
الربو	1345	1456	1757	1815	1870
ضغط الدم	5569	5325	5425	5513	5554
المجموع	9136	9349	9640	9831	9988

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة. [1]

و من خلال الجدول نستخلص الشكل البياني التالي:

[1]- من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات المقدمة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

الشكل7: يوضح عدد المؤمنين للأمراض ذات التعويض 80% علي مستوي صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة

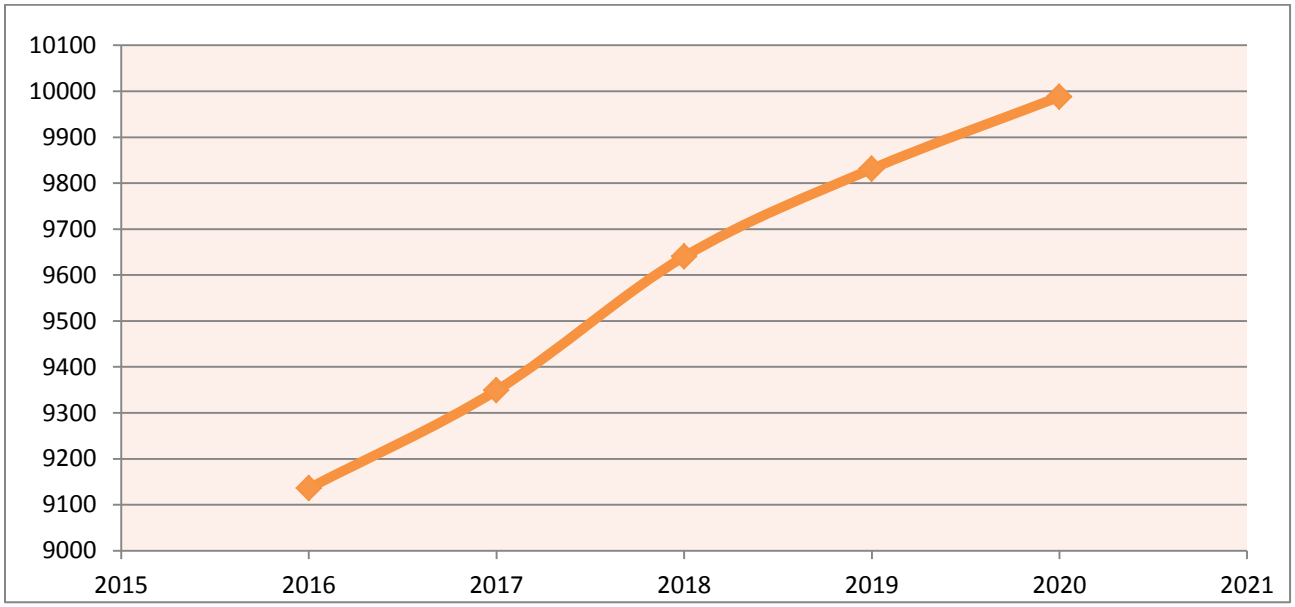

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي الجدول رقم 7.

يلاحظ من خلال الجدول و المنحني البياني ارتفاع مستمر لعدد المؤمنين للأمراض ذات للتعويض 80% في صندوق الوطني للضمان الاجتماعي، حيث عرفت ارتفاع من سنة 2016 إلى 2017 ب 213 مؤمن و من سنة 2017 إلى 2018 ب 291 مؤمن و من 2018 إلى 2019 ب 191 مؤمن لتصل سنة 2020 إلى 9988 مؤمن ، والواضح هو ارتفاع العدد في المؤمنين كل سنة و ذلك راجع لعدة عوامل منها:

- سياسة الصارمة التي اتبعتها الدولة مع المؤسسات الخاصة و إلزامية تأمين العمال.
- إصدار الدولة لعدة عقود تشغيل، مما سمح بتوظيف عدد اكبر مما ينعكس علي زيادة عدد المؤمنين في الصندوق.[1]

2- تعويضات الأمومة: وهي التعويضات التي يتكفل بها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالنسبة للنساء العاملات المنخرطات في صندوق الضمان الاجتماعي للعمال الأجراء حيث تبلغ نسبة التعويضات 100 %و تستمر ل 98 يوم .

و الجدول و المنحني البياني التاليين يوضحان عدد الملفات المتعلقة بعطل الأمومة المعالجة علي مستوي ولاية المسيلة في الفترة 2016-2020.

[1]- من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات المقدمة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

الجدول8: يوضح عدد الملفات و المبالغ المتعلقة بالمستفيدات من عطل الأمومة علي مستوي الصندوق الوطني للعمال الأجراء المسيلة للفترة 2016-2020.

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الملفات	2503	2560	2694	3000	2803
المبلغ بالمليار دينار الجزائري	2.90	3.00	3.10	3.7	3.3

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة.

و من الجدول يمكن استخلاص الشكل البياني التالي:

الشكل8 : المنحني يوضح عدد الملفات المتعلقة بعطل الأمومة علي مستوي الصندوق الوطني للعمال الأجراء في السنوات من 2016-2020.

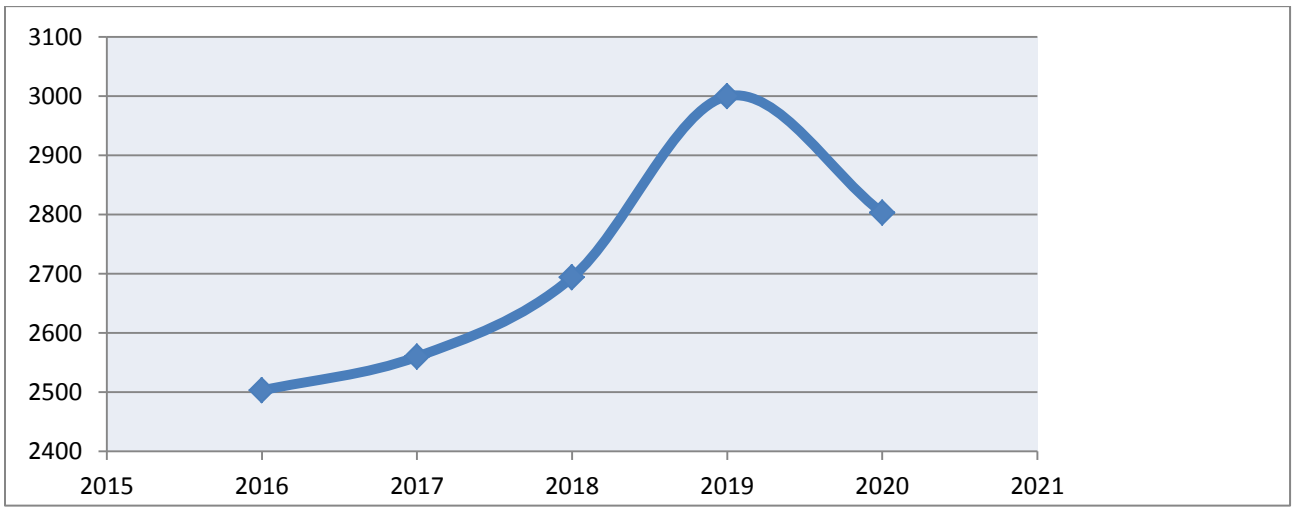

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي الجدول رقم 8. [1]

من خلال الجدول و المنحني البياني نلاحظ ارتفاع مستمر في عدد الملفات المتعلقة بالمستفيدات من عطل الأمومة ومبالغ المعوضة خلال السنوات الخمس الأخيرة من 2016 إلى 2017، حيث عرفت زيادة مستمرة حيث بلغ سنة 2017 المستفيدات 2560 مستفيدة ب 3.00 مليار دينار جزائري بعد ان كان سنة 2016 عدد الملفات 2503 ملف ب 2.90

[1]- من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات المقدمة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

مليار دينار جزائري مبالغ مدفوعة للتعويض، و في 2018 عرفت أيضا زيادة لتبلغ 2694 ملف مستفيد ب 3.10 مليار دينار جزائري تعويضات .

لتستمر الزيادة في 2019 لتبلغ 3000 ملف و 3.7 مليار دينار جزائري تعويضات مدفوعة، و في2020 كان هناك انخفاض لتصل عدد الملفات 2803 ملف مستفيد بمبلغ 3.3 مليار دينار جزائري، و الزيادة المستمرة راجعة لأسباب منها:

– انه متعلق بعدد المواليد لكل سنة فعطل الامومة مرتبطة بعدد المواليد و هناك علاقة طردية بين عدد المواليد و عدد الملفات المعوضة كل سنة.

3– تعويضات حوادث العمل: وتشمل هذه التعويضات العمال الذين تعرضوا لحوادث العمل و المنخرطين في صندوق الوطني للعمال الأجراء و تكون نسبة تعويضاتهم 100 % .

والجدول و المنحني البياني التاليين يوضحان عدد الملفات المتعلقة بالتعويضات حوادث العمل الموجودة علي مستوي صندوق الضمان الاجتماعي لولاية المسيلة للفترة 2016–2020.

الجدول9 : يبين الجدول عدد الملفات المبالغ المدفوعة المتعلقة بالتعويضات حوادث العمل من سنة 2016–2020 .

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020
عدد الملفات	2383	2791	2810	2213	2520
المبالغ بالمليار دينار جزائري	4.20	4.50	4.20	4.1	4.8

المصدر: الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي المسيلة. [1]

و من خلال الجدول يمكن استخلاص الشكل البياني التالي:

[1]- من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات المقدمة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

الشكل9: يبين تطور عدد الملفات المتعلقة بالتعويضات حوادث العمل من سنة 2016– 2020.

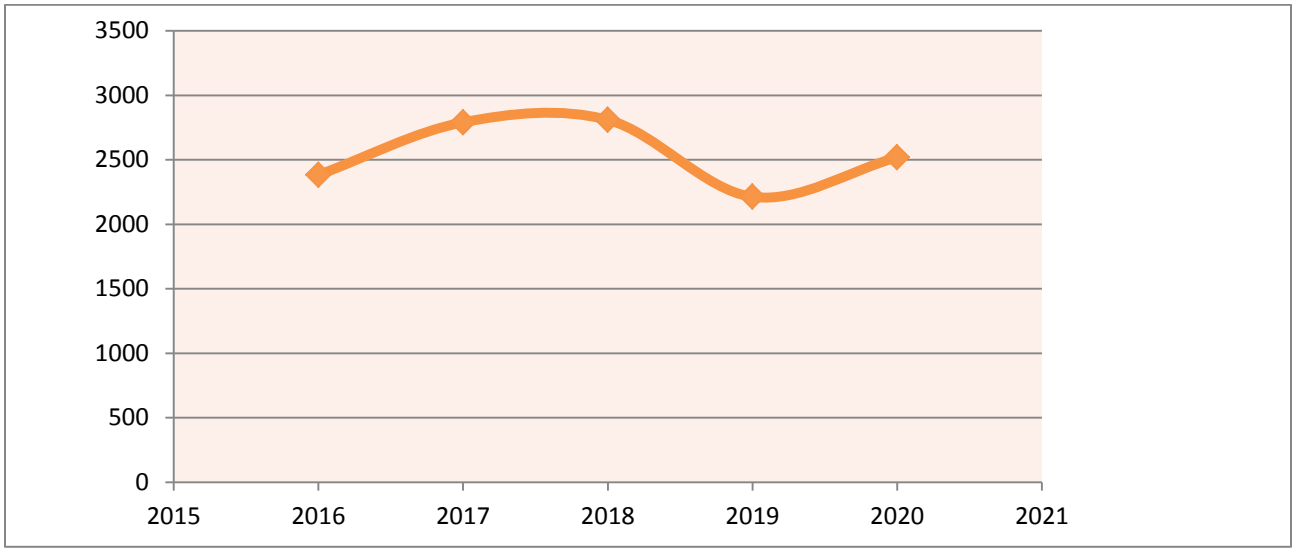

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا علي الجدول رقم 9.

انه من خلال الجدول و المنحني البياني اللذان يمثلان تطور تعويضات المتعلقة بحوادث العمل خلال السنوات من 2016 إلى 2020، يتبين ارتفاع في عدد الملفات المعالجة المتعلقة بحوادث العمل في سنة 2017 مقارنة بسنة 2016، حيث بلغت عدد الملفات 2791 ملف ب 4.5 مليار دينار جزائري في 2017 بعدما كانت 2383 ملف ب 4.20 مليار دينار جزائري و في 2018 سجلنا ارتفاع في عدد الملفات ب 2810 ملف ب 4.20 مليار دينار جزائري تعويضات و بعده في سنة 2019 انخفض إلى 2213 ملف ب 4.1 مليار دينار جزائري مبالغ مدفوعة كتعويضات و في سنة 2020 سجلت ارتفاعا كذلك ليصل عدد الملفات إلى 2520 ملف ب 4.8 مليار دينار تعويضات مدفوعة. و هذا التغير له أسبابه فبرغم من تسجيل ارتفاع و انخفاض إلا أن عدد الحوادث المهنية في ولاية المسيلة مرتفع و هذا راجع إلى:

- عدم الوقاية أثناء العمل خاصة الأعمال التي تتعلق بالأشغال العمومية .
- تأخر في معالجة الملفات الموجودة علي مستوي الصندوق الوطني للعمال الأجراء.
- المركزية في القرارات حيث كل قرارات الطعون موجودة علي مستوي الولاية. [1]

[1]- من إعداد الطلبة اعتمادا علي البيانات المقدمة من طرف صندوق الضمان الاجتماعي المسيلة.

المطلب الرابع : آفاق وتطلعات لتحسين خدمات قطاع الضمان الاجتماعي في الجزائر

ستوجّه جهود القطاع نحو مواصلة تطبيق البرنامج المسطّر وتعزيز النشاطات التي تم إنجازها من قبل.

1- بخصوص تحسين نوعية الأداءات ، سيتم القيام بـ :

- مواصلة تطوير الهياكل الجوارية لهيئات الضمان الاجتماعي.
- تعميم نظام الدفع من قبل الغير.
- تعميم جهاز التعاقد مع الطبيب المعالج.
- مواصلة تطوير النشاطات الصحية والاجتماعية لقطاع الضمان الاجتماعي.[1]

2- بخصوص عصرنة منظومة الضمان الاجتماعي: سترتكز النشاطات أساسا حول:

- تعميم استعمال البطاقة الإلكترونية "الشفاء".
- تنصيب المركز الجديد لتطوير البطاقة الالكترونية "الشفاء".
- إنشاء مركز ثان لشخصنة بطاقة الشفاء قصد تأمين نظام الشفاء على المدى الطويل .
- مواصلة سياسة تثمين الموارد البشرية عن طريق التكوين .
- افتتاح المدرسة العليا للضمان الاجتماعي .
- تعميم استعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام و الاتصال من خلال تطوير عملية الإرسال عن بعد للوثائق الإلكترونية للضمان الاجتماعي .
- مواصلة تكييف تشريع الضمان الاجتماعي.

3- بخصوص الحفاظ على التوازنات المالية لهيئات الضمان الاجتماعي، سيتم القيام بما يلي:

- التنصيب الفعلي للصندوق الوطني لتحصيل اشتراكات الضمان الاجتماعي .
- مواصلة تطوي الدراسات الاكتوارية والمتعلقة بالنظام الوطني للتقاعد .
- تعزيز السياسة الوطنية لتعويض الدواء .
- التطبيق الفعلي للتعاقد بين هيئات الضمان الاجتماعي والمؤسسات العمومية للصحة .

[1]- صندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلية الإحصائيات صندوق الضمان الاجتماعي بولاية المسيلة.

- مواصلة إصلاح تمويل الضمان الاجتماعي .
- إصلاح التعاضدية الاجتماعية .

4- مشروع المدرسة العليا للضمان الاجتماعي:

يندرج مشروع إنشاء المدرسة العليا للضمان الاجتماعي في إطار برنامج إصلاحات الضمان الاجتماعي وتشكل هذه المدرسة أداة إستراتيجية ترمي إلى الأهداف التالية:

- فتح فروع للتكوين العالي في مجالات الضمان الاجتماعي.
- التكوين المتواصل المؤهل الرامي لاحترافية مستخدمي المؤسسات وهيئات الضمان الاجتماعي.
- إجراء دراسات وبحوث حول المسائل المتعلقة بالضمان الاجتماعي .
- تطوير التعاون الجهوي والإقليمي والدولي في التكوين في مجال الضمان الاجتماعي.[1]

[1]- صندوق الوطني للضمان الاجتماعي خلية الإحصائيات صندوق الضمان الاجتماعي بولاية المسيلة.

خلاصة الفصل الثاني :

من خلال دراستنا لصندوق الضمان الاجتماعي بالمسيلة، تبين لنا ان له دور كبير في تطبيق خدمات اجتماعية أي تقديم التعويضات و دراسة الطعون و المراقبة الطبية لإعطاء نسب التعويضات.

ويتبين انه وجب تحسين نوعية الخدمات المقدمة من طرف الصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية لان الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي ، الخدمات فيه ما زلت تعاني من عدة نقائص، من خلال التأخر في صب التعويضات ومعالجة الملفات و الطعون الموجودة علي مستوي الوكالة، و كذالك كان لزاما على إعطاء المزيد من الصلاحيات لمراكز الدفع الأخرى علي مستوي الولاية، و ذالك لفك الاكتظاظ الحاصل علي مستوي الصندوق في الولاية، لان الولاية تحوي عدد كبير من المؤمنين ومن الصعب معالجة جميع الملفات علي مستوي مكتب واحد فيجب فتح مكاتب معالجة الطعون والمنازعات علي مستوي البلديات لتخفيف الضغط علي الصندوق بالولاية.

خاتمـــــــــة

خاتمــة :

لقد عرف الضمان الاجتماعي في الجزائر العديد من التطورات إلى غاية اليوم لكي يصل و يواكب تطورات العصر، وخاصة الوضع الاقتصادي الراهن، فهو يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال رفع إنتاجية العامل وبالتالي تشجيع الاستثمارات خاصة لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة، وهذا يكون من خلال الحفاظ على حقوق العامل والمتمثل بالدرجة الأولى عمله و دخله، من خلال التعويضات التي يلقاها.

و باعتبار صندوق الضمان الاجتماعي كغيره من شركات التأمين يهدف لتحقيق الربح والسعي إليه بكل الطرق وهذا لا يتحقق إلا بالعمل على زيادة إيراداته أي مصادر تمويله، ومحاولة تخفيض نفقاته، ولكن أمام الأعباء الملقاة على عاتقه والمتمثلة في زيادة التعويضات التي يقدمها من تعويضات الأدوية، وزيادة الأمراض المزمنة، وحوادث العمل وخاصة العطل المرضية الكثيرة التي أصبحت مشكل عويص تعاني منه كافة صناديق الضمان الاجتماعي و ذلك لحجم التعويض عليها، وخاصة أمام محدودية موارد الصندوق المتمثلة أساسا في اشتراكات واقتطاعات المنتسبين.

قائمة المراجع :

1- إبراهيم علي إبراهيم عبد ربه، التأمين و رياضياته ، كلية التجارة ، الإسكندرية ، مصر ، 2002، ص11

2- بالي مصعب ، التأمين كأداة لإدارة المخاطر ، مذكرة نيل شهادة الماجستير تخصص مالية بنوك و تأمينات ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر، دفعة 2011-2012 ، ص 6 .

3- زهوة عبد الرزاق و إيمان بودور ، واقع فرع التأمين على الحياة في الجزائر ، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد التأمينات ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، دفعة 2018 - 2019 ، ص8 .

4- راشد راشد، التأمينات البرية الخاصة في ضوء التأمين الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1992، ص9

5- علي المشاقبة و محمد العدوان، إدارة الشحن و التأمين، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ط1، عمان، 2003، ص73

6- مداسي أمجاد و علواني فوزية، مساهمة شركات التأمين الخاصة في قطاع التّأمين بالجزائر، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد التأمينات ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، دفعة 2018-2019 ، ص 14 .

7- فايز أحمد عبد الرحمان، التأمين في الإسلام، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006، ص22.

8- مريش خالد ، أهمية قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد التأمينات ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، دفعة 2018-2019 ، ص 13 .

9- فاطمة مروة يونس، فنون التجارية، دار النهضة العربية بيروت، الأردن، 1994، ص65

10- عبد اللاوي إيمان ، دور التأمين في عمليات التجارة الدولية ، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص مالية و تجارة دولية ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، دفعة 2019-2020 ، ص 11 .

11- زياد رمضان، مبادئ التأمين، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان، الأردن، 1998، ص 151 .

12- شريك صفاء و بن عيسى ياسين ، دور قطاع التأمين في تمويل الاقتصاد الوطني ، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد التأمين ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، دفعة 2017-2018 ، ص 8 .

13- حدباوي أسماء، الحاجة للنهوض بقطاع التأمينات و ضرورة تجاوز المعوقات ، مذكرة نيل شهادة ماجستير تخصص مالية وبنوك و تأمينات ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، دفعة 2011-2012 ، ص 17.

14- محمد عقبي و نصر الدين صحراوي ، واقع و أفاق تأمينات الأشخاص ، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد التأمينات ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، دفعة 2018-2019 ، ص 8 .

15- مباركي سامية ، أثر نفقات التغطية الصحية لصندوق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS على توازنه المالي ، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص مالية و إدارة مخاطر ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، 2014-2015 ، ص 8 .

16- الطيب سماتي، الإطار القانوني للتأمينات الاجتماعية في التشريع الجزائري ومشاكله العملية ، ندوة حول مؤسسات التأمين التكافلي و التأمين التقليدي بين الأسس النظرية و التجربة التقليدية ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، يوم 26/25 أفريل 2011، جامعة سطيف، ص 18 .

17- معروف صابرة ، تطوير آليات تحصيل الإشتركات لتحقيق التوازن المالي لصندوق التأمينات الاجتماعية CNAS ، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص مالية و إدارة المخاطر ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، دفعة 2014-2015 ، ص 8 .

18- كريمة بن سعدة ، تسيير صناديق الضمان الاجتماعي في الجزائر، شهادة ماجستير في تسيير المالية العامة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2011، ص33 .

19- سعد عبد السلام، التكافل و الضمان الاجتماعي في الإسلام، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1963، ص 9-10.

20- كريمة عيد عمران، التأمين الإسلامي والتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 344.

21- القاضي حسين عبد اللطيف حمدان، الضمان الاجتماعي أحكامه و تطبيقاته دراسة تحليلية شاملة، الطبعة الثالثة، 2003،منشورات الجبلي الحقوقية، لبنان، ص383 .

22- سماتي الطيب ، المنازعات الطبية والتقنية في مجال الضمان الاجتماعي على ضوء القانون الجديد، الجزء الأول، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2014، ص25.

23- د.جلال الدين مصطفى القرشي: شرح قانون العمل الجزائري، الجزء الأول، الجزائر، 1984، ص243.

24- سعد لعمش ، الجامع في التشريع المدرسي الجزائري ، دار الهدى عين مليلة –الجزائر ،2017، ص415.

25- صاحبي أسماء ، التأمين على المرض ، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية تخصص تأمينات ، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي ،الجزائر، دفعة 2013/2012 ، ص 75.

26- رحوي فؤاد ،الراحة والعطلة القانونية في القانون الاجتماعي الجزائري ، مذكرة نيل شهادة الماجستير في القانون الاجتماعي ، جامعة وهران ،الجزائر، دفعة 2007/2006 ، ص133.

المراسيم و القوانين :

1- المادة 10 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الصادرة بتاريخ 18 صفر 1386هـ

2- المادة 07 من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، الصادرة بتاريخ 18 صفر 1386هـ

3- المادة 52 من القانون رقم 11/83 المتعلق بالتأمينات الجزائرية .

4- المادة 56 من القانون رقم 11/83 المتعلق بالتأمينات الجزائرية .

المذكرات:

1- سامية مباركي ، أثر نفقات التغطية الصحية لصندوق التأمينات الاجتماعية للعمال الأجراء CNAS على توازنه المالي، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص مالية و إدارة المخاطر، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، الجزائر ، دفعة 2014-2015 .

2- مغني بختة ، مدى تأثير العطل المرضية على الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي ، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد التأمينات ، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة ، الجزائر ، دفعة 2019-2020 .

3- عدلان فيصل ، خدمات التأمين الصحي في الجزائر ، مذكرة نيل شهادة ماستر تخصص اقتصاد التأمينات ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، دفعة 2018-2019 .

مواقع الإنترنت :

1- https://www.el-massa.com

2- https://www.radioalgerie.dz

3- https://www.elauresnews.com

4- https://www.mawdoo3.com

5- https://www.3prfesseur.blogspot.com

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة) :* بن عيسى أسامة خير الدين المولود(ة) بتاريخ: 08.02.1997 ب: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية (أو ر.س.) رقم: 205145202 الصادرة بتاريخ: 09.10.2019 عن: بلدية بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم إقتصادية تخصص: إقتصاد التأمينات خلال السنة الجامعية: 2020-2021

والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان** : مدى تأثير العطل المرضية على الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي دراسة حالة لصندوق الضمان الاجتماعي وكالة المسيلة (2016-2020)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 20/06/2021

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد .

**يدرج هذا التصريح ضمن ملاحق المذكرة

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

معة محمد بوضياف بالمسيلة

ة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

م: العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Boudiaf a M'sila

Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et des Sciences de Gestion

Département: .....

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

تصريح شرفي

بالالتزام بمعايير الأمانة و النزاهة العلمية في إعداد مذكرة الماستر

أنا الممضي اسفله:

الطالب (ة)*: بن احمارة نور السلام المولود(ة) بتاريخ: 1993/04/17 ب: بوسعادة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية(أو ر.س.) رقم: 204055772 الصادرة بتاريخ: 2019/01/28 عن: بلدية بوسعادة

المسجل بالسنة الثانية ماستر شعبة: علوم اقتصادية تخصص: تأمينات خلال السنة 2021/2020

الجامعية: المسيلة والمعد لمذكرة الماستر التي تحمل عنوان**:

مدى تأثير العطل المرضية على الوضعية المالية لصندوق الضمان الاجتماعي دراسة حالة لصندوق الضمان الاجتماعي وكالة المسيلة (2016-2020)

أصرح بشرفي أني إلتزمت بمراعاة معايير الأمانة والنزاهة العلمية المطلوبة في إنجاز مذكرة الماستر المذكور أعلاه.

حرر بتاريخ: 2021/06/20

التوقيع و البصمة

.....

*يحرر كل طالب (ة) تصريحا فرديا في حالة إعداد المذكرة من طرف أكثر من طالب(ة) واحد.